التقـرير الشهـري

تقرير الحالة الإيرانية

أبريـل 2021

نافذتك على إيران من الداخل والخارج

RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies

WWW.RASANAH-IIIS.ORG

تقرير الحالة الإيرانية

أبريل 2021

www.Rasanah iiis.org

Rasanahiiis info@rasanahiiis.com +966112166696

ردمد: 1658 8320

حقوق النشر محفوظة، ولا يجوز الاقتباس من موادّ التقرير دون إشارة إلى المصدر، كما لا يجوز إعادة نشر المادة دون موافقة إدارة المعهد.

المحتويات

الملخـص التنفـيذي 3

الشــأن الداخلــي 7

الملفّ الأيديولوجي 8

أولًا: المرأة و«الرجل السياسيّ» 8

ثانيًا: خاتمي وموقع المرأة 10

الملـف السياسـي 12

أولًا: أهم ما جاء في المقابلة المسربة 12

ثانيًا: التداعيات وردود الافعال 13

ثالثًا: موقف الرئيس روحاني والخارجية من المقابلة 14

رابعًا: دلالات تسريب المقابلة في هذا التوقيت 15

الملفّ الاقتصادي 16

أولًا: النشأة عالميًا وبداية الاستخدام في إيران 16

ثانيًا: أهمية «بتكوين» لإيران 17

ثالثًا: نمو استخدام «بتكوين» في إيران وآفاق المستقبل 17

الملـف العسكري 20

أولًا: يوم الجيش الإيراني 20

ثانيًا: تقييم وكالات الاستخبارات الأمريكية السنوي للقدرات الإيرانية 22

ثالثًا: توسُّع المناوشات البحرية بين إيران وإسرائيل ودلالاته 23

الشــأن العربــي 25

إيران ودول الخليج 26

أولًا: مراجعات السياسة الإيرانية تجاه دول الجوار 26

ثانيًا: الاهتمام الإيراني المتزايد بالحديث عن المباحثات السعودية-الإيرانية 28

إيـران والعـراق 30

أولًا: انعكاسات التقارب العراقي من المحيط العربي على النفوذ الإيراني 30

ثانيًا: دلالات الموقف الإيراني من الوساطة العراقية بين الرياض وطهران 32

ثالثًا: إيران والجولة الثالثة من الحوار الإستراتيجي الأمريكي-العراقي 32

رابعًا: ردود الفعل الإيرانية تجاه التحركات العراقية لتحقيق التوازن الخارجي 33

إيران وسوريا 36

أولًا: الإعلان عن موعد الانتخابات الرئاسية السورية
وانغلاق أُفق الحل السياسي 36

ثانيًا: الحماية الروسية لناقلات النفط الإيرانية المتجهة إلى سوريا 37

ثالثًا: رسائل الردع المتبادلة بين إيران وإسرائيل وتداعياتها على الملف السوري 37

الشــأن الدولــي 39

إيران والولايات المتحدة 40

أولًا: مسار فيينا والمفاوضات النووية مع إيران 40

ثانيًا: المواقف الداخلية المعارضة لمفاوضات فيينا 42

ثالثًا: المقاومة الإقليمية لمفاوضات فيينا 43

رابعًا: النتائج والتحديات أمام مفاوضات فيينا 44

إيران وأوروبا 46

أولًا: حيثيات فرض العقوبات الأوروبية وردود الفعل الإيرانية 46

ثانيًا: رفع إيران مستوى تخصيب اليورانيوم 47

ثالثًا: أثر المجريات الراهنة على مسار المباحثات النووية 48

الملخص التنفيذي

لم تتمكن إيران من التوصل إلى حلّ لأزمتها الخاصة بالاتفاق النووي خلال شهر أبريل 2021م على الرغم من المفاوضات التي دارت خلال الشهرين الماضيين. وبدا واضحًا أن تعقيدات كثيرة تكتنف وصول طهران إلى هدفها، وهو رفع العقوبات الأمريكية بلا تعديل جوهري على الاتفاق النووي. هذه التعقيدات التي حالت دون الوصول إلى الهدف الإيراني هي نفسها التي اتّسمت بها الحالة الإيرانية للشهر محل الرصد، فداخليًّا وعلى المستوى السياسي يأمل «التيار المحافظ» أن تفشل جهود الرئيس حسن روحاني ووزير الخارجية محمد جواد ظريف بلا رفع للعقوبات، إذ إن نجاحهما سوف ينعكس بشكل مباشر على حظوظ «الإصلاحيين» في الفوز بالانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها في يونيو 2021. ويبدو أن «المحافظين» وجدوا ضالّتهم للقضاء على ظريف وفريقه سياسيًّا، في التسجيل المسرَّب الذي نُشر له وهو يتحدث عن أن إيران تُعلي من الميدان القتالي على حساب الدبلوماسية، فضلًا عن شكواه من دور قائد فيلَق القدس السابق قاسم سليماني الذي كان يتحكم في السياسة الخارجية الإيرانية. بالإضافة إلى ما ذكره عن أن وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جون كيري كان قد أخبره بالضربات الجوية لإسرائيل ضد القوات الإيرانية في سوريا قبل تنفيذها.

وكما هو معتاد قبل كل انتخابات رئاسية في إيران، أثيرت قضية ترشُّح المرأة لمقعد رئاسة الجمهورية وسط جدل دستوري حول تفسير مصطلح «الرجل السياسي» المسموح له بخوض الانتخابات الرئاسية إن كان يعني اقتصار المنصب على الرجال أم إن كلمة «رجل» في المصطلح تعني المشتغل بالعمل السياسي بغضّ النظر عن الطبيعة الفسيولوجية. ولم يسفر الجدل عن أي تغيير في الموقف المتصلب لمجلس صيانة الدستور الرافض للمشاركة النسائية، مما يَحُول دون ترشُّح المرأة للمقعد الرئاسي.

وعلى المستوى الاقتصادي، ناقش التقرير تعامل إيران مع العملة الرقمية «بتكوين»، إذ سمحت الحكومة الإيرانية مؤخرًا بعمليات تعدين العملة الرقمية وفرضت رسومًا على هذا النشاط بعد ما كانت منعته من قبل. ولعلّ هذا الإجراء يدخل تحت إطار الحلول غير التقليدية لأزمة الوضع الاقتصادي المتردي جرَّاء العقوبات الأمريكية. وفي تقييم لعمليات تعدين «بتكوين» يناقش التقرير إمكانية أن تشكِّل العملة الرقمية مسارًا جديدًا لعمليات دعم الإرهاب وأنشطة الجماعات المسلَّحة بقدر ما يمكن أن تكون حلًّا جزئيًّا للأزمة الاقتصادية في إيران.

وعلى المستوى العسكري وكأحد توابع مفاوضات فيينا، زادت حدة الضربات الجوية الإسرائيلية المستهدفة للوجود الإيراني في سوريا كتعبير عن رفض ما يمكن أن تُسفِر عنه المباحثات من تثبيت للوضع والإبقاء على الوجود الإيراني هناك، كما تعرضَت منشأة «نطنز» النووية الإيرانية لتفجير سارعت إيران على أثره بتوجيه أصابع الاتهام إلى إسرائيل وأعلنت عقبه رفع نسبة تخصيبها اليورانيوم إلى 60%. وقد أشار أحدث التقارير الصادرة عن المخابرات المركزية الأمريكية إلى أن إيران سوف تصعِّد هجماتها المسلحة على الولايات المتحدة في الأراضي العراقية، وأن قادة إيران ليسوا مهتمِّين بالتفاوض في المستقبل القريب قبل رفع العقوبات أو عودة أمريكا إلى الاتفاق النووي، بقدر رغبتهم في المواجهات المسلحة.

وعلى صعيد الشأن العربي الذي يشهد مسار التفاوض الثاني الموازي لمسار فيينا، تداولت المصادر الإيرانية أخبارًا عن مفاوضات بين إيران والسعودية بوساطة عراقية تدور حول خفض التوتر ومعالجة الملفات الإقليمية العالقة بين البلدين. وعلى أثر نشر هذه الأخبار بدأ المحللون السياسيون الإيرانيون تناول تصوُّراتهم لمسارات هذه المفاوضات، وما يمكن أن تسفر عنه، مع تأكيد ضرورة نبذ التوتر بين البلدين لما في ذلك من تحقيق للمصالح الإيرانية في ظلّ الضغوط الدولية المكثفة التي تتعرض لها.

ولا تزال الساحة العراقية تشكِّل أكثر مناطق الالتهاب في دوائر التَّماسِّ الإيراني-الأمريكي، كما رشَّحها تقرير الاستخبارات المركزية الأمريكية لتكون ساحة لهجمات الميليشيات المسلحة الموالية لإيران ضدّ الأهداف الأمريكية. في المقابل يسعى رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي لإعادة العراق إلى محيطه العربي مع مواصلة العلاقات القوية مع إيران ليتحول العراق إلى نقطة تَلاقٍ بين الفرقاء الإقليميين بدلًا من ساحة نزال دولي وإقليمي. وفي هذا الإطار ذهب الكاظمي في جولة خليجية لتدعيم التعاون الاقتصادي مع دول الخليج والتشاور حول قضايا المنطقة. وعلى الرغم من الأفعال الإجرامية التي تقترفها الميليشيات المسلحة، فإن الحكومة العراقية الحالية تسير بخطى راسخة نحو إخراج العراق من أزماته واستعادته دوره في المحيط الإقليمي.

وعلى الساحة السورية، تواجه إيران الضربات الإسرائيلية المتتالية على ناقلاتها النفطية، الأمر الذي دفعها إلى طلب العون من البحرية الروسية لضمان سلامة الناقلات النفطية بدءًا من خروجها من قناة السويس حتى الوصول إلى الموانئ السورية. وقد تمكنت الغرفة المشتركة لتأمين الناقلات الإيرانية من تأمين وصول أربع منها، إلا أن إسرائيل وجّهَت ضربة إلى ناقلة إيرانية كانت متجهة إلى ميناء بانياس السوري مما جعل قدرات الأسطول الروسي على حماية الناقلات الإيرانية موضع تساؤل. وزادت حِدة المواجهات الإيرانية-الإسرائيلية لتتجاوز الساحة السورية إلى داخل البلدين، إذ أُسقطَ صاروخ إيراني في محيط مفاعل «ديمونا» الإسرائيلي بعد الانفجار الذي وقع في مفاعل «نطنز» الإيراني، وفي ذات الوقت تضغط إيران بقوة لإجراء الانتخابات السورية بلا أي تغيير جوهري في النظام السوري، وهو ما لا تؤيِّده روسيا.

وفي الشأن الدولي، على صعيد العلاقات الإيرانية-الأمريكية، انطلقت في فيينا خلال شهر أبريل 2021م المفاوضات النووية بين الولايات المتحدة وإيران، حيث أُجريَت ثلاث جولات من المفاوضات بوساطة أوروبية. وبعدما أعطى المرشد الإيراني عَلي خامنئي الضوء للحكومة الإيرانية بالدخول في مفاوضات فيينا، عاد لينأى بنفسه عن نتائجها، كما حدث مع اتفاق عام 2015م، كأن المفاوضات انطلقت بلا موافقة مسبقة وإذن منه. حاولت الولايات المتحدة تهدئة القوى الإقليمية المعارضة لمفاوضات إيران، فيما أجرت مشاورات مكثفة مع الجانب الإسرائيلي ومع دول الخليج. ويبدو أن إدارة الرئيس جو بايدن تريد العودة إلى الاتفاق بغضّ النظر عما يمكن أن تحصل عليه من إيران، إلا أنها تواجه ضغوطًا داخلية بشأن رفع العقوبات دون أي مكاسب تُذكَر، ناهيك

بالمقاومة الإقليمية المتوقعة لإعادة إحياء الاتفاق النووي بصورته القديمة لما يمثِّله ذلك من تهديد للأمن والاستقرار الإقليمي.

وتحاول أوروبا لعب دور موازن في مفاوضات فيينا، فبعد إدراك جدية التحرك الأمريكي نحو العودة إلى الاتفاق النووي وظهور مؤشِّرات على رفع العقوبات، فرضت أوروبا عددًا من العقوبات على إيران على خلفية الانتهاكات الإيرانية لحقوق الإنسان في أثناء قمع النظام الإيراني تظاهرات عام 2019م. ولعل أوروبا في الوقت الحالي تضع الحسابات المستقبلية لعلاقتها بإيران في ظل احتمالية التقارب الأمريكي الأوروبي وما يمكن أن ينتج عنه من تغيرات في التوازنات السياسية بمنطقة الشرق الأوسط للوصول إلى أكبر قدر من المكاسب السياسية والاقتصادية للدول الأوروبية.

الشـــأن الداخلـــي

يتناول الشأن الداخلي الإيراني أربعة ملفات، اختص الأول منها بالجانب الأيديولوجي وعالج الجدل الدستوري حول ترشح المرأة لمقعد رئاسة الجمهورية، أما الملفّ السياسي فيناقش أبعاد التسريب الصوتي لوزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف الذي تناول العلاقة بين الحرس الثوري والجهاز الدبلوماسي الإيراني، وإعلاء النظام الإيراني مقتضيات الميدان على الدبلوماسية مع فضح الطبيعة الخاصة للعلاقة التي جمعت بين ظريف ووزير الخارجية الأمريكي الأسبق جون كيري. وفي الملفّ الاقتصادي يتناول التقرير أبعاد سماح الحكومة الإيرانية بتعدين العملة الرقمية «بتكوين» وأثر ذلك على الاقتصاد الإيراني. ويناقش الملفّ العسكري تقرير الاستخبارات المركزية الأمريكية حول مستقبل نشاطات الميليشيات الإيرانية.

الملفّ الأيديولوجي

يرصد الملفّ الأيديولوجي التطورات المتعلقة بالنخب الدينية الشيعية عمومًا، والإيرانيّة على وجه الخصوص، وأثر تلك التطورات في المشهد الديني والسياسي في إيران، وانعكاساته على الجماعة الشيعية في الإقليم. ويأتي ذلك امتدادًا لما تناولناه في الملفّ الأيديولوجي لشهر مارس الماضي عن مآلات زيارة بابا الفاتيكان البابا فرنسيس للنجف، لافتًا إلى ردود فعل النخب الدينية والسياسية الإيرانية، ومدى التنافس القميّ النجفيّ.

كما يتناول ملفّ شهر أبريل 2021م أيضًا موقع المرأة في الانتخابات الإيرانيّة، واعتراض بعض النساء على سياسة إقصاء المرأة منذ العام 1979م من الشأن العامّ، محاولًا الإجابة عن تساؤلات متعلقة بفلسفة النخب الدينية في إقصاء المرأة من الترشح.

أولًا: المرأة و«الرجل السياسيّ»

تحاول المرأة الإيرانية تغيير معادلة موقعها السياسي المتوارث منذ الثورة الإيرانية 1979م، وتسعى جاهدة للضغط على النخبة الولائيَّة للسماح لها بالمشاركة في الانتخابات الرئاسية. وفي هذا السياق تحدثت السيدة معصومة ابتكار مساعدة رئيس الجمهورية لشؤون المرأة، مركزةً على محورين: الأول الكتلة التصويتية والعددية للنساء، ودورها في ترجيح مرشح على آخر، والثاني حقّ المرأة في الترشح لمنصب رئيس الجمهورية.

وفي المحور الأول وجَّهت رسالة إلى الإيرانيات قالت فيها: «نأمل أن تمارس المرأة حقها في التصويت، وحقّ تعيين مصيرها، وأن تكون مؤثرة في هذا المجال»[1]. وفي محاولة لتذكير النساء بالكتلة التصويتية لهنّ قالت: «أصوات النساء تشكّل نصف الأصوات في الانتخابات، وحتى خلال انتخابات 2017م كانت مشاركة النساء والأصوات التي منحوها للسيد حسن روحاني، أكثر من الرجال»[2]. أما المحور الثاني، أي الترشح في الانتخابات الرئاسية، فقد اعترضت ابتكار على مصطلح «الرجل السياسي» بقولها: «اختاروا مصطلح الرجل في الدستور لكي يتجاوز الأمر موضوع الجنس، وتفسير كثير من الخبراء والمفسرين يؤكّد أن الرجل لا يعني الجنس، ويمكن للنساء الترشّح لرئاسة الجمهورية»[3].

وفي إطار الضغط على النخبة السياسية والدينية للسماح للمرأة بالترشح، زعمت ابتكار أنّ مجلس صيانة الدستور لم يقل إنه ليس بمقدور النساء الترشح في الانتخابات، لذلك فإنّ كلمة «الرجل» مُطلقة ولا قيود لها من حيث الجنس[4].

---

(1) ارنا، ابتكار: زنان شايسته، داوطلب رياست جمهورى شوند، (16 أبريل 2021م)، تاريخ الاطلاع: 01 مايو 2021م، https://bit.ly/3tuhas8

(2) المرجع نفسه.

(3) المرجع نفسه.

(4) المرجع نفسه.

ومع التشـــدُّد والمنع المستمرّ، فإنّ الحل الوحيد في نظرها هو النضال الدائم والمستمر: «على الســـيدات ذوات الكفـــاءة والقدرات اســـتغلال الحق في الانتخابات والمشـــاركة في مصيرها، وإذا لم يفعلن ذلك فلن يتبقى لنا بعد ذلك سوى الإحباط والخزي»[1]. ثمّ ذكّرَتهنّ بنضال الســـيدة أعظم طالقاني في كلّ دورة، وأنّ هذا النضال يثبت أن النســـاء بمقدورهن مواصلة المسيرة. لكنها في ذات الوقت قالت إنها لن تترشح لرئاسة الجمهورية[2].

تاريخيًّا، نجد أن النخبة الدينية الولائية ترفض الســـماح للمرأة بتولّي المناصب النافذة والكبيرة في الدولة، فترفض مجرد ترشـــحها لمنصب رئاســـة الجمهورية، ويرجع ذلك إلى القراءة الرســـمية التـــي تنتقص من المرأة. وقبـــل ذلك برّر المتحدث باســـم مجلس صيانة الدســـتور منع المرأةٍ من الترشح بأنّ المســـألة ليست حظرًا قانونيًّا، بل هي خاضعة لتداخل حيثيات ثقافية: «مثلًا لم يكن لدينا وزير من الســـيدات في أي دورة رئاســـية، لكن في عهد محمود أحمدي نجاد عُيّنت سيدة في منصب وزير. من ثَمَّ فلا مانع قانونيًّا، وقد يكون لدينا في الدورات القادمة رئيسة للجمهورية»[3].

---

(1) المرجع نفسه.

(2) المرجع نفسه.

(3) صحيفة صداي إصلاحات، (20 سبتمبر 2020م)، تاريخ الاطلاع: 01 مايو 2020م، ص2، https://bit.ly/2ZTuDx4

لكنّ هذا الكلام لا يتماشى مع رفض ترشح السيدة أعظم طالقاني في عدد من الدورات، وقد احتجت واعصمت، ولم يؤيد المجلس أهليتها[1]. وفي انتخابات عام 2005م ترشحت السيدة رفعت بيات المحسوبة على المحافظين لمنصب الرئاسة، إلا أن مجلس صيانة الدستور فسر المادة (115) من الدستور على نحو يحرِّم النساء نهائيًّا من هذا المنصب[2]. ونجد هنا أنَّ السيدة أعظم طالقاني طالبت من قبل بما تطالب به السيدة ابتكار اليوم بإعادة تعريف «الرجل السياسي»، بما يشمل المرأة والرجل، كي لا يُستغَلّ لتهميش نصف المجتمع وحرمانه ممارسة حقوقه المشروعة التي ينصّ عليها الدستور[3].

ثانيًّا: خاتمي وموقع المرأة

قال الرئيس الإيراني الأسبق محمد خاتمي عن أزمة المرأة الإيرانية ومعاناتها السياسية والاجتماعية، في رسالة له في «المؤتمر الرابع لجمعية النساء المسلمات للتفكير الديني المعاصر»: «تعاني النساء، اللائي يشكّلن أكثر من نصف سكان البلاد، مشكلات مزدوجة لأسباب تاريخية واجتماعية وانحرافات ثقافية وعقلية»[4]. ثمّ اعتبر أنّ أُسّ المشكلة الإيرانية يكمن في الاستبداد: «بالنسبة إلى مجتمعنا ومجتمعات مثل مجتمعنا، بل إلى الإنسانية والتاريخ، كان الاستبداد سببًا للبؤس. لا يمكن اعتبار الانتخابات بأي شكل وطريقة كانت هي الديمقراطية عينها»[5]. فالمشكلة إذًا ليست في مظلومية المرأة فقط، بل في مظلومية المجتمع بأكمله الذي يعاني الجور والاستبداد السياسيّ، الذي يفرض وصايته على الشعب: «الأشخاص الواعون والناضجون لا يحتاجون إلى وصيّ»[6]. ويرى خاتمي أنه لا ينبغي أن يتعارض الإشراف على الانتخابات بأي حال من الأحوال مع حق الناس في الاختيار، ولا ينبغي أن يكون بشكل ممارسة الوصاية عليهم[7].

كأنّ خاتمي يذهب إلى أنّ إصلاح أوضاع المرأة الإيرانية لا يُمكن بحلول جزئية، بل هو جزء من عملية إصلاح سياسيّ واجتماعيّ وثقافي شامل. بَيْد أنّ المرجَّح هو استمرار أزمة عدم تولي المرأة الإيرانية الولاية العامة أو رئاسة الجمهورية، بسبب الخطاب التقليدي المتشدد للولائيين، الذين يستندون إلى نصوص وأدلة تراثية دون أيّ إعمال مقاصديّ أو إعادة قراءة لها في إطار الثابت والمتغير، والقطعيّ والظنّي، فضلًا عن سياقها الزمني والعرفي.

خلاصة

تناول الملفّ الأيديولوجي لهذا الشهر استمرار إقصاء المرأة الإيرانية من الشأن العام والانتخابات الرئاسية المتعاقبة منذ عام 1979م، حتى اليوم. وقد أبرز الملفّ مطالب بعض

---

(1) المرجع نفسه.

(2) دلال عباس وآخرون، المرأة والأسرة في الدستور والقوانين الإيرانية (بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2009م)، ص99.

(3) المرجع نفسه؛ وراجع: د.فتحي المراغي، هندسة انتخابات 2021م.. النِّظام الإيرانيّ يتحرك مبكّرًا، (الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية «رصانة»، 28 مارس 2018م)، تاريخ الاطلاع: 02 مايو 2021م، https://bit.ly/2LMKKZ5

(4) خبر اون لاين، پيام جديد سيدمحمد خاتمى درباره انتخابات، (16 أبريل 2021م)، تاريخ الاطلاع: 03 مايو 2021م، https://bit.ly/3mUCDI6

(5) المرجع نفسه.

(6) المرجع نفسه

(7) المرجع نفسه.

النســـويات الإيرانيات بالســـماح للمرأة بالترشح لمنصب رئاســـة الجمهورية، ونضالهنّ في ســـبيل إعادة قراءة المواد الدســـتورية التي تعزز ما سُمّي «الرجل السياسي». وأهم ما يمكن الخـــروج به، هـــو أولًا أنّ ثمة إصرارًا لدى النخب الدينية والسياســـية الولائية على إقصاء المرأة من الشأن العامّ، ولا سيما من منصب الرئاسة. وثانيًا استمرار كفاح النسوية الإيرانية بغية الظفر بكامل الحقوق السياسية، موازاة مع بعض الأصوات «الإصلاحية» التي تؤكّد أنّ الحلّ يكمن في إصلاح كلي، ثقافي وسياسيّ واجتماعيّ شامل.

الملف السياسي

أثار تسجيل مسرب لوزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف جدلًا كبيرًا داخل إيران وخارجها، إذ تَحدَّث في هذا التسجيل عن جملة من القضايا المثيرة للجدل، كتدخُّل الحرس الثوري في العمل الدبلوماسي ودور القائد السابق لفيلق القدس قاسم سليماني في توجيه السياسة الخارجية الإيرانية، مما أثار انتقادات واسعة ضده اضطُرَّ على أثرها إلى تقديم اعتذاره للمرشد علي خامنئي ولأسرة قاسم سليماني. وجاء تسريب هذه المقابلة في الوقت الذي يُداوَل فيه اسم محمد جواد ظريف كأحد المرشحين المحتملين في الانتخابات الرئاسية المقررة في يونيو 2021م، وفي ظل مسابقة ظريف للزمن في مفاوضات فيينا لإحياء الاتفاق النووي ورفع العقوبات المفروضة على إيران قُبيل نهاية الفترة الرئاسية الثانية للرئيس روحاني.

وبناءً على ما جاء في هذه المقدمة، يناقش التقرير 4 محاور رئيسية في هذا الملفّ، هي: أهم ما جاء في المقابلة المسربة، والتداعيات وردود الأفعال، وموقف الرئيس روحاني ووزارة الخارجية من المقابلة، وأخيرًا دلالات تسريب المقابلة في هذا التوقيت.

أولًا: أهم ما جاء في المقابلة المسربة

تَضمَّن التسجيل الصوتي المسرب لوزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف تفاصيل حول علاقة الجهاز الدبلوماسي بالجهاز العسكري في النظام الإيراني، إذ شبَّه هذه العلاقة بالحرب الباردة، منتقدًا الحرس الثوري لا سيما القائد السابق لفيلق القدس قاسم سليماني، الذي فرض توجهاته على السياسة الخارجية الإيرانية.

كما تضمن حديث ظريف أفضلية العسكريين على الدبلوماسيين وذلك بقوله: «إن الميدان يمثل أولوية للنظام، وهو الذي يحدِّد سياسة البلاد»[1]. وقدَّم نماذج لتدخلات سليماني في السياسة الخارجية الإيرانية مثل زيارة سليماني لموسكو التي كانت بطلب روسي وبلا أي تنسيق مع وزارة الخارجية، واعتبر أن تلك الزيارة كان الهدف منها هو القضاء على الإنجاز الذي حقّقَته وزارة الخارجية في التوصل إلى الاتفاق النووي، إضافة إلى تأكيده أن سليماني كان مرجعًا له خلال عمليات التفاوض التي سبقت التوصل إلى الاتفاق النووي، وأن النظام الإيراني استغلّ الدبلوماسية لخدمة التدخلات العسكرية خارج الحدود، بقوله: «كنت كلما ذهبت للتفاوض قال لي قاسم سليماني: خذ هذه النقطة بعين الاعتبار»[2]. هذا ما جعله يدرك أنه يتفاوض من أجل الميدان العسكري، كما وصف دوره في السياسة الخارجية للبلاد بـ«الصفر» نتيجة للتدخلات في عمل وزارته.

---

(1) إيران اينترنشنال، مصاحبه منتشرنشده ظريف: با فشار سليمانى، ديپلماسى را فداى جنگ كردم، (05 ارديبهشت 1400هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 01 مايو 2021م، https://bit.ly/3aVV9LN

(2) المصدر نفسه.

وفي جزء آخر من المقابلة، أشار ظريف إلى الخلفية العسكرية لمعظم الدبلوماسيين في وزارة الخارجية، إذ أكّد أن معظم هيكل وزارة الخارجية أمني، مشيرًا إلى وجود مجموعة في البلاد ترغب في أن يصبح كل شيء أمنيًّا لخدمة مصالحها، وهي أقلية قادرة على إحداث الفوضى في إيران. وحول حادثة إسقاط الطائرة الأوكرانية كشف ظريف أن المسؤولين كانوا على علم منذ اليوم الأول بأن الطائرة أُسقِطَت بصاروخ، وأنه طلب في اجتماع للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني الذي عُقد بعد يومين من الحادثة، معرفة إن كانت الطائرة أصيبت فعلًا بصاروخ إيراني للبحث عن حلّ، لكنه تَعرَّض لمعاملة سيئة وطُلب منه التغريد في «تويتر» وإنكار خبر إسقاط الطائرة بصاروخ.

وفي جزء آخر ومهمّ من المقابلة قال ظريف إن «المتشددين» في بلاده «حاولوا عرقلة إبرام الاتفاق النووي عام 2015م عبر عدة خطوات، بدأت بسفر قاسم سليماني إلى روسيا، وانتهت بشنّ هجوم على السفارة السعودية في طهران». واتهم روسيا بأنها لم تكن تريد توصل إيران إلى اتفاق حول البرنامج النووي الإيراني، لكنها عندما رأت أن طهران اقتربت من التوصل إلى اتفاق بدأت في خلق العقبات، إذ قدّمَت اقتراحًا مع فرنسا طالبت فيه إيران بتجديد تفويض مجلس الأمن كل ستة أشهر لمواصلة الاتفاق النووي. كما كشف ظريف عن أن وزير الخارجية الأسبق جون كيري كان يُعلِمه بالضربات الإسرائيلية في سوريا قبل وقوعها[1]، لكن جون كيري سارع بنفي تصريحات ظريف عبر حسابه في «تويتر» بقوله: «ادعاءات ظريف خاطئة بشكل لا لبس فيه، وما قاله ظريف لم يحصل قط، لا عندما كنت وزيرًا للخارجية ولا بعد ذلك»[2].

ثانيًّا: التداعيات وردود الافعال

على خلفية تسريب مقابلة وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، قدّم حسام الدين آشنا مستشار الرئيس الإيراني استقالته من منصبه وعُيّن المتحدث باسم الحكومة علي ربيعي خلفًا له[3]. وجاءت الاستقالة لكون آشنا رئيس مركز الدراسات الإستراتيجية التابع لرئاسة الجمهورية، وهو الذي أجرى المقابلة مع ظريف ووجّهَت إليه وسائل الإعلام التابعة للمتشددين أصابع الاتهام، ملمحة إلى تورطه في هذا الملفّ. وفي خطوة أخرى منعت السلطات الأمنية الإيرانية 20 شخصًا شاركوا في إجراء المقابلة من مغادرة إيران[4]، أما لجنة الأمن القومي بالبرلمان الإيراني فقد استدعت ظريف لسماع أقواله حول الملفّ الصوتي، فيما يُجرِي نواب بالبرلمان الإيراني مشاورات لاستجوابه.

وفي أول تعليق للمرشد الإيراني علي خامنئي حول تصريحات ظريف، قال: «قال بعض المسؤولين كلمات مفاجأة ومؤسفة.. وسمعنا أن وسائل الإعلام المعادية نشرت هذه الكلمات.. ويشعر الرجل بالأسف عندما يسمع هذا.. بعض هذا هو تكرار للكلمات

---

(1) المصدر نفسه.

(2) The Times of Israel, Facing Outcry, Kerry Denies He Told Iran's Zarif about Israeli Strikes in Syria, April 27, 2021, Accessed on: May 01, 2021, https://bit.ly/2ReR3qU

(3) خبر آنلاين، حسام الدين آشنا استعفا داد / حكم رئيس جمهور براى على ربيعى (09 اردیبهشت 1400هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 01 مايو 2021م، https://bit.ly/3vANESa

(4) تابناک، 20 نفر درارتباط با فايل صوتى ظريف ممنوع الخروج شدند، (09 اردیبهشت 1400هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 01 مايو 2021م، https://bit.ly/3nGlOjs

الأمريكية.. الأمريكيون غير راضين للغاية عن نفوذ إيران في المنطقة، ولذلك كانوا مستائين من اللواء سليماني».

وأضاف: «ليعلم الجميع أن السياسة الخارجية في أي مكان في العالم لا يتم تحديدها في وزارة الخارجية، وفي جميع أنحاء العالم، الأمر متروك للسلطات العليا والمسؤولين رفيعي المستوى لاتخاذ القرارات، وبطبيعة الحال، تشارك وزارة الخارجية أيضًا، لكنها مُنفذ»[1].

من جانبه، شنّ الحرس الثوري الإيراني كذلك هجومًا لاذعًا على ظريف، إذ علّق قائد الحرس الثوري اللواء حسين سلامي بقوله: «إن الدبلوماسية الخالية من منطق القوة ليست سوى كلمات»[2].كما أصدر الحرس الثوري بيانًا نشره في الدورية اليومية، متهمًا وزارة الخارجية الإيرانية بأنها مخترَقة، وأن «في الجهاز الدبلوماسي الإيراني نفوذًا وتغلغلًا منظَّمًا من الخارج، لهذا لا يثق الحرس الثوري بوزارة الخارجية». أما الإعلام المقرَّب من الحرس الثوري فقد هاجم ظريف بشدة، وجاء في وكالة أنباء «فارس»: «لم يكن خفيًّا على أحد مواقف ظريف واختلافاته مع التوجه العامّ للثورة الإيرانية، وبالطبع أصبحت أكثر وضوحًا بهذا التسريب الصوتي»[3].

ثالثًا: موقف الرئيس روحاني والخارجية من المقابلة

بدت الحكومة الإيرانية قلقة جدًّا من تسريب هذه المقابلة بعد تعرُّضها لانتقادات شديدة من خصومها السياسيين، ووصلت هذه الانتقادات إلى مرحلة اتهامها بالتسبب في مقتل اللواء قاسم سليماني من خلال الكشف عن أماكن وجوده[4]، لذا حاول الرئيس روحاني التنصل من المسؤولية بقوله: «ما ذكره ظريف لا يمثِّل الحكومة»، كما كلّف محمود علوي وزير الاستخبارات والأمن التحقيق في كيفية نشر هذه المقابلة التي وصف تسريبها بالسرقة والمؤامرة وأن هدفها إفشال مفاوضات فيينا.

أما المتحدث باسم الخارجية سعيد خطيب زاده فردّ على أسئلة الصحفيين حول الملفّ الصوتي بالقول: «إن المقابلة التي سُرّبَت هي جزء من حوار داخلي مدته 7 ساعات، وسُجّل للاحتفاظ به في أرشيف رئاسة الجمهورية، ولم يكن من المقرر نشرها، بل لتستفيد منه الحكومات القادمة»[5].

ونظرًا إلى الانتقادات الشديدة التي طالت ظريف خلال الأشهر القليلة الماضية، فمن شأن هذه التصريحات الجديدة أن تعرّضه لمزيد من الضغوط خلال الفترة القادمة.

---

(1) خبرگزاری فارس، نباید مردم را از انتخابات دلسرد کرد/ نیروی قدس بزرگترین عامل موثر در جلوگیری از دیپلماسی منفعل در غرب آسیاست، (12 اردیبهشت 1400هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 03 مایو 2021م، https://bit.ly/2SmdkDP

(2) ایندیپندنت فارسی، واکنش فرمانده سپاه به ظریف: همه چیز در میدان شکل می‌گیرد، (08 اردیبهشت 1400هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 02 مایو 2021م، https://bit.ly/3gWq2Dq

(3) بی بی سی فارسی، واکنش‌ها به اظهارات بی‌سابقه ظریف در مصاحبه افشا شده،(06 اردیبهشت 1400 هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 02 مایو 2021م، https://bbc.in/2RlOCTD

(4) فرارو، (ویدئو) اتهام سنگین به روحانی در تلویزیون،(07 اردیبهشت 1400 هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 03 مایو 2021م، https://bit.ly/3xJM8Pl

(5) وزارت امور خارجه، واکنش سخنگوی وزارت امور خارجه به فایل صوتی مخدوش منتشره با صدای دکتر ظریف، (05 اردیبهشت 1400 هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 03 مایو 2021م، https://bit.ly/3tfmkao

ويبدو من ردود الفعل الغاضبة لعدد من نواب البرلمان أن ظريف مرشح خلال الأيام القادمة للدخول في أزمة جديدة مع البرلمان قد تصل إلى استجوابه، لذا بادر بتأكيد حسن العلاقة بينه وبين قاسم سليماني لعقدين من الزمان، مشددًا على أن كلامه جاء في سياق دعوته إلى تعديل ذكي في العلاقة بين الميدان العسكري والدبلوماسية في إيران، وكذلك «تحديد الهياكل القانونية للأولويات» تحت إشراف المرشد علي خامنئي[1]. وبعد الانتقادات اللاذعة التي وجهها إليه المرشد سارع ظريف بالاعتذار إليه عن تصريحاته بشأن قاسم سليماني، لكن هذا الاعتذار قد لا يشفع له في ظل الاستقطابات التي تشهدها الساحة السياسية الإيرانية هذه الأيام استعدادًا للانتخابات الرئاسية المقررة في يونيو المقبل، كما أن الانتقادات التي وجّهها إليه خامنئي قد تشكّل رفضًا مبكرًا لأهليته إذا كان ينوي الترشح في تلك الانتخابات.

رابعًا: دلالات تسريب المقابلة في هذا التوقيت

يدفع «التيار المتشدد» نحو إفشال المفاوضات النووية الجارية حاليًّا في العاصمة النمساوية فيينا، خوفًا على حظوظ مرشَّحيه في الفوز بالانتخابات الرئاسية المقررة في يونيو المقبل، فيما يرغب «الإصلاحيون» في عودة الولايات المتحدة إلى الاتفاق النووي الذي يُعَدّ أكبر إنجاز سياسي لهذا التيار. وبناءً على الأسباب المذكورة أعلاه تبادلت التيارات المتنافسة على الساحة السياسية الإيرانية الاتهامات عقب تسريب المقابلة، فوجَّه أنصار الحكومة من «الإصلاحيين» و«المعتدلين» أصابع الاتهام إلى «المحافظين» بتسريب التسجيل الصوتي لوزير الخارجية لإفشال المباحثات النووية التي تُجريها طهران مع القوى الغربية في فيينا، وهي المباحثات التي تأتي بتشجيع وإشراف ظريف، وكذلك لتوجيه ضربة انتخابية إلى ظريف وإزاحته من سباق الرئاسة لصالح خصومه «المحافظين». أما «المحافظون» فاعتبروا أن تسريب هذه المقابلة في هذا الظرف له أهداف، أهمها: إلقاء اللوم على الحرس الثوري خصوصًا في حال فشل المفاوضات الجارية حول الاتفاق النووي، وإظهار أن رئاسة الجمهورية لا دور لها في إدارة البلاد، وأن المشكلات لا تُحَلّ بتغيير الرئيس وبالتالي ثَنْي المواطنين عن المشاركة في الانتخابات الرئاسية.

خلاصة

هذه ليست المرة الأولى التي يفتح فيها محمد جواد ظريف نافذة للعالم الخارجي للكشف عمَّا يدور داخل أروقة النظام الإيراني من خلافات وصراعات ومعارك، ولعلّ استقالته الشهيرة عام 2019م خير دليل على ذلك، لكن ما جاء في التسريب الصوتي الأخير يعطي مصداقية أكبر لكل ما يُقرأ من الخارج حول دور الحرس الثوري في التدخل في الدول الإقليمية، كما تؤكّد الاعترافات الأخيرة أن ظريف وعددًا ممن سبقوه في وزارة الخارجية كانوا مجرَّد بيادق في يد الحرس الثوري ينفِّذون ما يُطلب منهم.

---

(1) بي بي سي فارسي، ظريف درباره فايل صوتى: در بيان نظر كارشناسى، خودسانسورى را خيانت مى‌دانم، (08 اريبهشت 1400هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 03 مايو 2021م، https://bbc.in/3aZC9vD

الملفّ الاقتصادي

يتناول التقرير الاقتصادي انتشار عملة «بتكوين» الرقمية في إيران مؤخرًا بعد التحول الإيجابي لنظرة النظام الإيراني إليها، وإقرارها بعد الحظر والملاحقة، ويستعرض نشأتها وأهميتها للإيرانيين، ومستقبل نموِّها في إيران.

أولًا: النشأة عالميًّا وبداية الاستخدام في إيران

«بتكوين» عملة رقمية وهمية أو افتراضية لا مركزية، أي لا تخضع لسلطة بنك مركزي حكومي، ومشفرة بالكامل لا يتحكم فيها سوى مستخدميها، تُتداوَل بعد فك شفراتها عن طريق ما يسمى «التعدين» أو (Coin Mining)، وتخزن العملة في شكل رصيد في حسابات رقمية لا يطّلع عليها سوى مالكها، لاستبدالها وشراء بعض المنتجات الحقيقية أو بيعها.

أطلق «بتكوين» لأول مرة عام 2009م مجموعة شباب يابانيين، وكانت وحدة «بتكوين» الواحدة بأقل من سنت واحد، لغياب الثقة بها، وبعد انتشارها تدريجيًّا والترويج لها ارتفعت أسعارها، وأصبحت مؤخرًا قابلة للتحويل إلى عملات تقليدية في بعض البلدان بعد توسُّع استخدامها. ويتّسم سعرها بالتقلب الحادّ والسريع، إذ ارتفع سعر العملة الواحدة منها إلى قرابة 20 ألف دولار في ديسمبر 2017م، واستقرت لسنوات تحت مستوى 10 آلاف دولار، ثم حلّقَت أسعارها منذ سبتمبر 2020م إلى سعر خيالي فاق 60 ألف دولار في أبريل 2021م لـ«بتكوين» الواحد.

أما في إيران فقد تَحوَّل وضعها من النقيض إلى النقيض سريعًا، إذ كانت الحكومة الإيرانية تطارد المتداولين في عملة «بتكوين» وتكيل لهم الاتهامات، وحظرت استخدامها محليًّا حتى عام 2019م، وأغلقت آلاف مزارع التعدين واتهمت أصحابها بالتسبب في انقطاع التيار الكهربائي في البلاد.

ثم تغيرت السياسة الإيرانية تجاهها بعد اشتداد العقوبات الأمريكية على الاقتصاد، فسمحت بترخيص مزارع التعدين مقابل رسوم وتصدير الكهرباء لهم بأسعار خاصة، بل وجذب مستثمرين فيها إلى الداخل، وأخيرًا بنهاية أبريل 2021م أقرَّ البنك المركزي الإيراني استخدام «بتكوين» في دفع مستحقات الواردات الإيرانية من الخارج.

وفي إيران عدد متزايد ممَّا يُعرف بمزارع التعدين (Mining Farms) يُستخدم فيه خوادم (Servers) كثيرة وكبيرة الحجم باستهلاك مكثَّف للكهرباء المدعومة، لفك التشفير وإجراء عمليات التحويل المالية. جذب دعم الكهرباء شركات أجنبية عدة، خصوصًا من الصين، للعمل في إيران، ووفق أحد ملاك مزارع تعدين «بتكوين» الإيرانية فإن تشغيلها مكلّف للغاية والاستثمار فيها مُجدٍ للصينيين أكثر من الإيرانيين الذين عليهم دفع تكاليف عالية للطاقة الكهربائية[1].

---

(1) Iran International, Bitcoin Mining in Iran Profitable Only For Chinese.. Says Insider, April 11, 2021, Accessed on: April 15, 2021, https://bit.ly/3teFLAm

ثانيًّا: أهمية «بتكوين» لإيران

لا يَخفَى على المتابع للشأن الإيراني المعاناة الاقتصادية الكبيرة التي تعيشها إيران خلال آخر عامين نتيجة للعقوبات الأمريكية المستمرة على الاقتصاد وتدنِّي أسعار الطاقة، وتداعيات الموجات المتتالية من انتشار فيروس «كورونا» على الأعمال بالداخل الإيراني. أسفرت تلك المشكلات مجتمعة عن تضخُّم مزمن في أسعار الغذاء والدواء والإسكان ممَّا أفرغ جيوب الإيرانيين وأسقط ملايين الأسر في دائرة العوز والفقر، علاوة على التسبُّب في شُحّ شديد في العملات الأجنبية لتعطُّل التجارة الخارجية تآكلت معه أرصدة إيران الاحتياطية من النقد الأجنبي، حتى وصلت إلى مستوى خطير بلغ 4 مليارات دولار فقط وفق آخر إحصاءات صندوق النقد الدولي، وحتى مع امتلاك إيران مليارات الدولارات المجمَّدة في الخارج، لكنها لا تستطيع الحصول عليها بسبب العقوبات المصرفية.

لهذا ازداد اهتمام بعض الشباب الإيرانيين بالعملة المشفرة «بتكوين» بعدما وجدوا إمكانية الدفع بها والحصول على احتياجاتهم من خارج إيران دون قلق من العقوبات، لأنهم لا يتمكنون من تحويل الأموال أو الشراء عبر الإنترنت باستخدام أنظمة الدفع المالي المعروفة (مثل Visa وMaster Card وPayPal).

ومما شجع الحكومة الإيرانية على تحوُّل سياستها جذريًّا تجاه «بتكوين» وإقرارها، الرغبة في تخفيف الطلب على الدولار الذي أصبح عملة نادرة وحلّق سعره إلى ما يفوق 23 ألف تومان للدولار الواحد، مقارنة بنحو 4 آلاف تومان فقط أوائل عام 2018م.

ومن بين الأهداف الرئيسة لتحول سياسة النظام تجاه إقرار «بتكوين»، الالتفاف على العقوبات الأمريكية، إذ يمكن استخدامه لاستيراد احتياجات ضرورية للنظام ودفع أثمانها دون قلق الجهات الخارجية من التعرض للعقوبات، كما يمكن أن تستخدمه جهات تحتاج إلى التخفي، مثل الحرس الثوري، لإجراء تحويلات مالية إلى الجماعات المسلحة أو حتى غسل الأموال. ويمكن أن يصبح «بتكوين» مصدرًا من مصادر الإيرادات العامة للدولة، بتحصيل ضرائب ورسوم على المعدِّنين في العملات المشفرة، أو تزويدهم بالكهرباء بأسعار مرتفعة كما تفعل الحكومة حاليًّا.

ثالثًا: نمو استخدام «بتكوين» في إيران وآفاق المستقبل

أدَّى انتشار الدعاية التي تروّج للاستثمار في «بتكوين» في إيران إلى زيادة الاهتمام بها، ويُتوقع أن يزداد مع سماح الحكومة باستخدامها في عمليات الاستيراد، كما أسهمت الكهرباء المدعومة في جذب أصحاب رؤوس الأموال لإنشاء «مزارع التعدين» من الداخل ومن الخارج، خصوصًا من الصين، ثم من روسيا وتركيا بدرجة أقلّ، وعلى هذا الأساس يروِّج الإيرانيون أنها ستكون أفضل وسيلة لإبطال مفعول العقوبات على البلاد. لكن على الرغم من الدعاية والترويج وارتفاع الشعبية في إيران في الوقت الراهن، لا يمكن الجزم بأن «بتكوين» ستكون حلًّا سحريًّا لمواجهة العقوبات الأمريكية، وقد لا تتعدى مجرَّد وسيلة أقلّ رواجًا من وسائل أخرى تستخدمها إيران للالتفاف على العقوبات كالتهريب، وذلك لمجموعة من الأسباب الاقتصادية والتقنية والأمنية:

1. الانخفاض الشديد في قيمة العملة الإيرانية يجعل قيمة «بتكوين» فلكية لكثير من أصحاب الأعمال ناهيك بعامة الإيرانيين الذين يحتاجون إلى إجراء تحويلات مالية من

وإلى الخارج.

2. يتطلب التعامل مع العملة المشفرة معرفة تقنية ليست باليسيرة، وتوافر أجهزة وحاسبات خاصة ومتطورة، واستثمارات رأسمالية باهظة الثمن ترفع تكلفة المعاملات الفردية، كما أن غياب منصات لتطبيقات العملة على الجوال يحدّ من انتشارها.

3. استهلاك أجهزة فك التشفير (التعدين) للطاقة الكهربائية كثيف ومكلّف، الأمر الذي دفع السطات الإيرانية إلى بيع الكهرباء المستخدمة في أجهزة تعدين «بتكوين» بسعر تصدير الكهرباء إلى الخارج، ثم مصادرة 45000 جهاز تعدين غير مسجَّل خلال الصيف الماضي[1] عقب زيادة الأحمال الكهربائية وانقطاع الكهرباء عن طهران.

4. تواجه عملة «بتكوين» نفسها مشكلات تقنية وأمنية لم تُحَلّ بعد، فهي بحاجة إلى الاعتراف الدولي والمؤسسي لدى كثير من الدول والمؤسسات المالية والشركات العالمية، إذ ينظر إليها كثير من البنوك المركزية بعين الريبة، خصوصًا مع ارتباطها بعمليات مالية مشبوهة، بجانب اتصافها بالخطورة المالية وسرعة التقلُّب، ولا يستبعد أن تتعرض لقيود حكومية ومالية مستقبلًا. وعلى هذا الأساس وصفتها صحيفة «الإيكونوميست» في عام 2018م بأنها مع العملات المشفرة الأخرى، عديمة الفائدة وتفتقر إلى الشفافية والأمان في سلاسل الكتل الخاصة بها (Block Chains)، ولا تتعدى كونها فقاعة قابلة للانفجار في أي وقت[2]. وعلاوة على البطء الشديد في معالجة العمليات المالية، فكل عملية بحاجة إلى فك شفرات كثيرة ومعادلات رياضية معقَّدة (خوارزميات تشفير) تتطلب وقتًا قبل أي عملية مالية، مما يجعل عددًا قليلًا من الشركات يقبل بالتعامل بها إلى الآن.

5. تواضع حجم التعامل بها في إيران بالمقارنة مع احتياجات البلاد من الخارج الذي يتراوح ما بين 40 و70 مليار دولار في العام[3]، في حين سبق وصرحت الحكومة الإيرانية في يناير 2021م بأن قيمة التعدين السنوي بـ«بتكوين» تصل إلى 660 مليون دولار[4].

6. قدرة أجهزة الاستخبارات على كشف العمليات المالية الإيرانية المشبوهة، إذ وفقًا لميشيل سيكتون مدير مبادرة الأمن السيبراني في «معهد الشرق الأوسط» الأمريكي، فإن استخدام «بتكوين» لم يمنع الولايات المتحدة الأمريكية من كشف عناوين «بتكوين» لإيرانيين خاضعين للعقوبات وتضييق الخناق على عملياتهم المالية المشبوهة[5]، أي إن «بتكوين» ليست محصَّنة تمامًا كما يشاع عنها.

وإلى اليوم توجد ضبابية حول مستقبل العملات الرقمية المشفرة، ومنها «بتكوين»، وحول جدواها كاستثمار آمن، ما بين متوقِّع لانهيارها في أي لحظة ومحذِّر منها كما فعل كثير من البنوك المركزية في بلدان العالم المختلفة. وما بين المبالغة في التفاؤل باعتمادها وانتشارها وامتداد أثرها عالَميًّا ليس فقط في المجال التجاري، بل وحتى الجيوسياسي، كما

---

(1) Sexton, and Sudetic, Brett , Bitcoin: A dirty Solution to Iran's Economic Troubles?, Middle East Institute, Jan. 2, 2021. Accessed on: April 04, 2021, https://bit.ly/3tu4bpL

(2) Sharma, Rakesh, Is Bitcoin Useless?, Investopedia, April 12, 2021, Accessed on: April 04, 2021, https://bit.ly/3nJoobd

(3) Country Report Iran, May 2021, The Economist Intelligence Unit Limited 2021, P : 10.

(4) Iran International, Ibid.

(5) and Sudetic, Ibid.

ذهب مستشار الأمن القومي البريطاني مارك غرانت[1]، إلى أن الدور الرقمي المشفر للعملة الصينية «اليوان» قادر على منح الصين القدرة على تجاوز الأنظمة المصرفية التقليدية في العالم، وتحدي مكانة الدولار، ومن ثم التأثير في السياسة الدولية. في المقابل يرى البعض احتمالية نموّ مستقبلي لمثل تلك العملات مع تطوُّر تكنولوجيا المعالجة السريعة ونظم التأمين على مخاطرها وتوسُّع الشركات الدولية التي تتعامل بها[2]. لكن في هذه الحالة فإن زيادة الشفافية ستحدّ من دورها الأساسي لإيران، وهو التخفي لتجنُّب العقوبات.

خلاصة

إن استخدام بعض الإيرانيين عملات «بتكوين» أو إقرارها في الاستيراد لن يكون حلًّا سحريًّا يُعيد التجارة الخارجية إلى مستوياتها السابقة قبل العقوبات، أو يحسّن مشكلات البلاد المالية ويُلغي فاعلية الحظر المصرفي المفروض على تحويلات الإيرانيين إلى الخارج، لكنه لا يتعدى كونه وسيلة ربما أقلّ جدوى بين وسائل أخرى تتقنها إيران للالتفاف على العقوبات. بالتالي فمستقبل نموّ «بتكوين» في إيران محفوف بالتحديات لأسباب تقنية ومالية، ومرتبط بمستقبل «بتكوين» عالميًّا، لهذا سيكون دورها محدودًا للغاية في تخفيف الطلب على العملة الأجنبية داخل إيران، أو الاستيراد بكفاءة، لكنها قد تكون أكثر فاعلية في إجراء العمليات المالية المشبوهة التي تحتاج إلى إخفاء أطراف المعاملات المالية وحجمها.

(1) Stewart Fleming, Stephen Pickford, Chatham House, Digital Currencies: Economic and Geopolitical Challenges , Jan. 29, 2021 , Accessed on: April 05, 2021.
(2) Sharma, Rakesh, Ibid.

الملــف العسكــري

يستعرض الملفّ العسكري في هذا التقرير أبرز الأنشطة العسكرية الإيرانية التي تميزت في شهر أبريل بزيادة حدة التوتر بين إيران وإسرائيل، من خلال هجمات محدودة متبادَلة في المجال البحري، تأتي استمرارًا لِمَا شهده شهر مارس الماضي. ونفَّذ الجيش الإيراني مناورة عسكرية مُجدوَلة بمناسبة يوم الجيش الإيراني، استعرض خلالها عددًا من الأنظمة محلية الصنع، كما خصّصَت وكالة الاستخبارات الأمريكية في تقريرها السنوي جزءًا لتقييم القدرات والنيات العسكرية الإيرانية. ونتطرَّق إلى ذلك من خلال ثلاثة محاور: مناورة يوم الجيش الإيراني، والتقييم السنوي لوكالة الاستخبارات الأمريكية عن القدرات الإيرانية، وتوسُّع المناوشات البحرية بين إيران وإسرائيل ودلالاته.

أولًا: يوم الجيش الإيراني

يمثل يوم الجيش النظامي الإيراني، إحدى أهمّ المناسبات العسكرية التي يُحتفل بها في 18 أبريل من كل عام، إذ شهدت فاعليات هذا اليوم استعراضًا لبعض القطع المنتجة والمطورة محليًّا:

1. تدشين منظومات دفاع جوي قصيرة المدى

دُشّنت منظومتان للدفاع الجوي للارتفاعات المنخفضة التابعة لوحدات قوَّات الدفاع الجوي معروفتان باسم «ذو الفقار» و«مجيد»، تُنصَبان على مركبات «آرس» التكتيكية محلية الصنع. وتتكون منظومة «ذو الفقار» للدفاع الجوي للارتفاعات المنخفضة من منصة إطلاق متنقلة، فيما تتكون منظومة «مجيد» من نظام سيطرة النيران «كهرو-بصري»، ومنصة إطلاق ثنائية القذيفة محمولة على مركبة «آرس»، وكلتاهما منظومة لمواجهة الأهداف على مستويات منخفضة، بخاصة صواريخ كروز[1].

(1) خبرگزاری فارس، رونمایی از دو سامانه پدافندی جدید در رژه روز ارتش / «مجید» و«ذوالفقار» قاتل جدید موشک‌های کروز، (18 أبريل 2021م)، تاريخ الاطلاع: 30 أبريل 2021م، https://bit.ly/3gju8VT

صورة (1): منظومتا «ذو الفقار» و«مجيد» على مركبات «آرس»

2. غياب مشاركة بعض القطاعات العسكرية

اختلفت احتفالية هذا العام عن الأعوام السابقة بسبب غياب مشاركة بعض القطاعات

المصدر: خبرگزاری فارس، رونمایی از دو سامانه پدافندی جدید در رژه روز ارتش / «مجید» و«ذوالفقار» قاتل جدید موشک‌های کروز، (18 أبريل 2021م)، تاريخ الاطلاع: 30 أبريل 2021م، https://bit.ly/3gju8VT

بخاصة الطائرات المقاتلة، بالإضافة إلى غياب استعراضات قوات المشاة. ويعزو المسؤولون الإيرانيون ذلك إلى تفشي جائحة «كورونا»، ولكن محللين ذكروا أنّ ذلك حدث قبل تفشي الجائحة، ورجعوه إلى عدد من الأسباب، أهمها تقادم القطع الجوية نسبة إلى المشكلات الناتجة عن محدودية توفير الميزانيات الخاصة بشراء الوقود وقطع الغيار، بالإضافة إلى عدم جاهزية الطيارين لتنفيذ التشكيلات الجوية بسبب عدم تنفيذ التمارين اللازمة بالطائرات نتيجة لسوء الأوضاع في القواعد الجوية الرئيسية[1].

على الجانب الآخر أعلن المتحدث باسم الجيش العميد الإيراني شاهين تقي خاني عن غياب قوات المشاة، والاكتفاء بعرض جانب من قوة الطائرات المسيَّرة للجيش والمعدات المنتجة محليًّا والإيرانية وأجهزة الدفاع البيئي[2]، كما شهد الاستعراض العسكري عرض عدد من الطائرات الإيرانية المسيَّرة، منها طائرة طراز «مهاجر 6» المتعددة المهامّ، و«مهاجر 4 و2» المخصصة لأعمال الاستطلاع، بالإضافة إلى طائرة «رعد 85»، و«بصير» التابعة للقوات البرية للجيش، إلى جانب الطائرات المسيَّرة التابعة للدفاع الجوي والمخصصة للارتفاعات العالية مثل «آرش، وكيان 2، وكرار، والعاشر من شهريور، ومهاجر 4، وأبابيل، وكمان 12، ومهاجر 2، وسفير، وصادق، وستار»[3].

---

(1) ایندیپندنت فارسی، رژه هوایی روز ارتش برای دومین سال متوالی لغو شد، (18 أبريل 2021م)، تاريخ الاطلاع: 30 أبريل 2021م، https://2u.pw/Th6Ay

(2) خبر آنلاین، رژه متفاوت روز ارتش / نمایش قدرت پهپادی در ۲۹ فروردین، (16 أبريل 2021م)، تاريخ الاطلاع: 30 أبريل 2021م، https://2u.pw/liSw1

(3) خبر آنلاین، رژه پهپادها، موشک‌ها وتجهیزات ارتش با شعار «ارتش فدای ملت»، (۲۹ فروردین ۱۴۰۰)، تاريخ الاطلاع: 02 مايو 2021م، https://2u.pw/2jgCo

ثانيًّا: تقييم وكالات الاستخبارات الأمريكية السنوي للقدرات الإيرانية

حسب ما أورده موقع «إيران واير»[1]، أشار التقرير إلى أن إيران تشكّل تهديدًا دائمًا لأمريكا وحلفائها في المنطقة، وحسب هذا التقييم، ستسعى بجانب تقليص نفوذ أمريكا في المنطقة، إلى مواصلة دعمها للشيعة في الدول الأخرى، ومتابعة مشاريع نفوذها في دول الجوار، والالتفاف على الضغوط الدولية ضدها، والحَدّ من التهديدات التي تعرِّض استقرار النظام للخطر.

ويقدِّر التقييم السنوي أن طهران ستستمر في السعي لتحقيق أهدافها باستخدام أدوات متنوعة، على الرغم من الانهيار الاقتصادي الذي أصابها، والاعتراض على أنشطتها الإقليمية، الذي جلب لها سمعة سيئة وخلق عقبات أمام بعض أعمالها. وأشار التقرير إلى هذه الأدوات، ومن بينها التوسع في البرنامج النووي، وشراء الأسلحة وتجميعها، وتنظيم الهجمات بالوكالة.

كما يشير التقرير إلى أن إيران ستتخذ إجراءات تصعيدية هذا العام أيضًا، إذ ترى نفسها في صراع ضدّ أمريكا وحلفائها في المنطقة، وتعتقد أنهم يسعون للحد من نفوذ إيران الجيوسياسي وإلى الإطاحة بالنظام.

وقدّرت وكالات الاستخبارات الأمريكية أن إيران ستشنّ هجمات ضد أمريكا وحلفائها في المنطقة بشتى الطرق من أجل تحقيق أهدافها والحصول على امتيازات دبلوماسية واقتصادية من المجتمع الدولي. كما قدّرت وكالات الاستخبارات الأمريكية أن قادة إيران ليسوا مهتمين بالتفاوض مباشرة مع أمريكا في المستقبل القريب قبل رفع العقوبات أو عودة أمريكا إلى الاتفاق النووي، وستستمر الإجراءات الإيرانية المثيرة للمشكلات في العراق، وسيكون العراق مجال نفوذ إيران الرئيسي هذا العام.

كما حدّد التقرير الميليشيات العراقية الموالية لإيران على أنها أكبر تهديد للأفراد الأمريكيين في العراق، مشيرًا إلى أن هذه القوات هي مَن شنّ بشكل رئيسي الهجمات على القوات والمواقع الأمريكية في العراق العام الماضي. وستسعى طهران بالتأكيد لترسيخ وجودها في سوريا بسبب هدفها المتمثل في النفوذ الإقليمي، فضلًا عن دعم حزب الله وتهديد إسرائيل. والاستمرار في إرسال صواريخ باليستية وصواريخ كروز وطائرات بلا طيار، حتى يستمر التهديد ضد حلفاء أمريكا خصوصًا السعودية. ويشير التقرير إلى أن الإستراتيجية العسكرية الإيرانية القائمة في الأساس على الردع والقدرة على صد الهجوم، قد تجلت مع إطلاق الصواريخ الباليستية على القواعد الأمريكية في العراق انتقامًا لمقتل قاسم سليماني القائد السابق لفيلق القدس.

ووفقًا لهذا التقرير، تمتلك إيران أكبر قوة صواريخ باليستية في المنطقة، وعلى الرغم من مشكلاتها الاقتصادية، فإنها ستواصل السعي لتطوير الأسلحة التقليدية وتحديثها، بالإضافة إلى الاستمرار في استخدام شبكتها من الجماعات العميلة والميليشيات التابعة لها في المنطقة لتعزيز أهدافها والحفاظ على عمقها الإستراتيجي، وامتلاك خيارات للرد على الهجمات، كما أن فيلق القدس وأذرعه في المنطقة سيبقون في مركز السلطة العسكرية الإيرانية.

---

(1) إيران واير، خطر ايران؛ ارزيابى سالانه نهادهاى اطلاعاتى آمريكا، (20 أبريل 2021م)، تاريخ الاطلاع: 02 مايو 2021م، https://bit.ly/3aVs4Qh

النقطة الأكثر أهمية التي ذكرتها مجموعة الاستخبارات الأمريكية في الجزء المرتبط بالأنشطة النووية الإيرانية هي أنها تقدّر أن إيران لم تتخذ بعدُ الخطوات الأساسية اللازمة لتصنيع أسلحة نووية، إلا أن التقرير أشار إلى انتهاكات إيران لالتزاماتها في الاتفاق النووي ردًّا على انسحاب أمريكا منه، ولم يُغفل التقرير مهارة إيران في تنفيذ العمليات السيبرانية التي أصبحت تشكّل تهديدًا كبيرًا لأَمن أمريكا وحلفائها، وكذلك قدرة إيران على تنفيذ أنشطة التجسس من خلال قرصنة الأنظمة والمعلومات.

ثالثًا: توسُّع المناوشات البحرية بين إيران وإسرائيل ودلالاته

شهد شهر أبريل تصاعد عمليات الظل (Gray Zone Operations) بين إيران وإسرائيل، التي شملت المجالات البرية والجوية والبحرية. كانت مبررات التصعيد هي المحادثات غير المباشرة الجارية في فيينا للاتفاق على آلية لامتثال إيران للاتفاق النووي وعودة الولايات المتحدة إليه. وعلى الرغم من أن أيًّا من الجانبين لا يسعى لحرب شاملة، فإن مخاطر خروج الأمر عن السيطرة محتمَلة، ويمكن أن يؤدِّي هذا التصعيد إلى تعريض العمليات البحرية في البحر الأحمر وبحر العرب للخطر.

في 10 أبريل هز انفجارٌ منشأة التخصيب الإيرانية في نطنز، وردّت طهران برفع مستوى التخصيب إلى 60%. ثم جاء الهجوم على سفينة إسرائيلية بالقرب من ميناء الفجيرة في 13 أبريل، وسبقته قبل ذلك بأسبوع انفجارات قوية على سفينة « Saviz1» الإيرانية في البحر الأحمر، التي يعتقد أنها تعمل هناك لجمع المعلومات الاستخبارية منذ مدة طويلة. وقد أشارت صحف غربية إلى مسؤولية إسرائيل عن مهاجمة سفن إيرانية متعددة في عام 2020م إلى جانب أخرى زُعم أنها كانت تنقل أسلحة ووقودًا إلى «حزب الله»[1]. ووصفت صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية الهجمات بأنها عملية «حرب اقتصادية» ضد عمليات نقل الأسلحة الإيرانية غير المشروعة[2].

أصبحت المناوشات تثير قلق إسرائيل بعد اعتراض صاروخ أرض-جو أُطلق من جنوب سوريا، إلى عمق إسرائيل باتجاه مفاعل «ديمونا» النووي السري.

وردّت تل أبيب بمهاجمة مواقع مختلفة داخل سوريا، فيما أطلقت حركة «حماس» وابلًا من الصواريخ باتجاه إسرائيل، مما أدى إلى شنّ إسرائيل غارات جوية للردّ على ذلك وسط توترات متصاعدة. وقد اضطُرّ رئيس الموساد يوسي كوهين، إلى تأجيل رحلته إلى الولايات المتحدة بعد تصاعد الصراع في غزة.

وفي الأول من مايو الجاري أجرى رئيس المخابرات الإسرائيلية عدة اجتماعات رفيعة المستوى في واشنطن، وكان أهمها لقاءه مع الرئيس الأمريكي جوزيف بايدن[3]. وتهدف رحلته

---

(1) Lubold, Gordon, Faucon , Benoit and Schwartz, Felicia, Israeli Strikes Target Iranian Oil Bound for Syria, The Wall Street Journal, March 11, 2021, Accessed on May 02, 2021, https://on.wsj.com/2R3QbWn, also see By Fassihi, Farnaz, Schmitt, Eric and Bergman, Ronen , Israel-Iran Sea Skirmishes Escalate as Mine Damages Iranian Military Ship, The New York Times, April 06, 2021, Accessed on May 02, 2021, https://nyti.ms/3nDzUDi

(2) Harel, Amos, Israel Attacked Dozens of Iranian Tankers, Tehran Lost Billions, Haaretz, March 22, 2201, https://bit.ly/3eNECuj

(3) Magid, Jacob, Biden 'Drops by' National Security Adviser's White House Meet with Mossad Chief, Times of Israel, May 02, 2021, Accessed on: May 03, 2021, https://bit.ly/3eLeDnb

إلى محاولة ثني الولايات المتحدة عن العودة إلى خطة العمل الشـــاملة المشـــتركة (JCPOA) ممـــا يفضي إلى رفع العقوبات المفروضة على إيـــران في نهاية المطاف. وتتعرض محادثات فيينا التي تُحرز تقدُّمًا بطيئًا حسب إيران[1]، لضغوط مكثَّفة من الجانب الإسرائيلي.

ومن المرجح أن تســـتغرق محادثات عودة امتثال الولايات المتحدة وإيران للاتفاق النووي وقتًا أطول مما ترغب فيه طهران، وإدراكًا لاســـتمرار الهجمات الإســـرائيلية على خطوط الإمداد الإيرانية من الأســـلحة والعمليات غير المشـــروعة، أرسلت إيران مزيدًا من وحدات أنظمـــة الدفاع الجـــوي «بافار 373» إلى ســـوريا، مما يمثل ردًّا علنيًّا على إســـرائيل، كما يشـــير إلـــى عدم توافق إيران مـــع حلفائها مثل روســـيا، التي لم تتصـــدَّ للضربات الجوية الإســـرائيلية[2]. وفي العام الماضي، أفادت التقارير بأن طائرات «F-16» الإسرائيلية دمّرت نظام الدفاع الجوي الإيراني في سوريا[3]، لذا من المتوقع أن يكون تعزيز الدفاعات الجوية في سوريا مجرد خطوة دفاعية تكتيكية ضعيفة التأثير.

خلاصة

من المتوقع اســـتمرار المناوشـــات بين إســـرائيل وإيران في الفترة المقبلة، وفي حال أصرّت إدارة جو بايدن على العودة إلى خطة العمل الشـــاملة المشـــتركة ضدّ الرغبة الإســـرائيلية، فإن الصراع بين إيران وإســـرائيل ســـيصبح أكثر حدّة، وقد تتعرَّض منشآت طهران النووية لهجمـــات متزايـــدة، فيما ســـيزداد تَعرُّض الســـفن التجارية الإســـرائيلية ومجالها الجوي لاســـتهداف إيران. وفي ظلّ التصعيد الإيراني الإسرائيلي، فإن خطوط الإمداد العالمية من الخليج والبحر الأحمر تظلّ عرضة للاضطراب المفاجئ، مما يجعل الاقتصاد العالمي، الذي يعاني بشـــدة من التأثير الســـلبي لوباء «كورونا»، معرَّضًا أيضًا لمخاطر التأثيرات نتيجة أي صراع قد يستهدف تعطيل سلسلة توريد الموادّ الخام.

---

(1) DW, Iran Nuclear Deal: Progress Slows at Talks in Vienna, May 01, 2021, Accessed on: May 03, 2021, https://bit.ly/2QLqidG

(2) UA Wire, Iran Sends Anti-Aircraft Missile Systems to Syria, Sept. 27, 2020, Accessed on: May 03,2021, https://bit.ly/3e6YPfr

(3) Global Defence Corp, Israeli F-16 Destroyed Iranian Bavar-373 aka S-300 PMU2 SAM in Syria, Nov. 22, 2020, Accessed on: May 03, 2021, https://bit.ly/3gVFH68

الشـــأن العربـــي

طرأت خلال شهر أبريل ٢٠٢١م مراجعات النظام الإيراني لسياساته تجاه دول الجوار، والاهتمام الإيراني المتزايد بالحديث عن المباحثات بين السعودية وإيران، هذا في ما يتعلق بإيران ودول الخليج. أما إيران والعراق فقد ميَّز هذا الشهرَ انعكاساتُ التقارب العراقي من المحيط العربي على النفوذ الإيراني، ودلالات الموقف الإيراني من الوساطة العراقية بين الرياض وطهران، وموقف إيران من الجولة الثالثة من الحوار الإستراتيجي الأمريكي-العراقي. وعن الموقف الإيراني من تطورات الأوضاع في سوريا فقد تبع الإعلان عن موعد الانتخابات الرئاسية السورية انغلاق أُفق الحلّ السياسي في سوريا، ومواجهة النِّظام السوري تحديات داخلية وخارجية على الرغم من دعمه من إيران وروسيا، وتبعات الحماية الروسية لناقلات النفط الإيرانية المتجهة لسوريا.

إيران ودول الخليج

تأتي تفاعلات العلاقات الخليجية-الإيرانية خلال هذا الشهر استمرارًا لزخم التفاعلات الدولية التي شهدها شهر مارس الماضي، ومن أبرزها ضغوط السياسة الأمريكية الجديدة، ومداولات الملف النووي، وتنافس الولايات المتحدة الأمريكية والصين المتنامي في المنطقة، بالإضافة إلى التوتر الإيراني-الإسرائيلي، الأمر الذي ألقى بظلاله على العلاقات الخليجية-الإيرانية. وبدأت تلوح في الأفق ملامح مقاربات جديدة بين إيران ودول الخليج، وحديث عن مفاوضات لردم الهوة المتسعة بين إيران وجوارها الخليجي، خصوصًا العلاقات السعودية-الإيرانية. وسيُتطرق إلى التبدلات في السياسة الخليجية-الإيرانية، من خلال المحاور التالية: مراجعات السياسة الإيرانية تجاه دول الجوار، والاهتمام الإيراني المتزايد بالحديث عن المباحثات بين السعودية وإيران.

أولًا: مراجعات السياسة الإيرانية تجاه دول الجوار

نظرًا إلى انشغال إيران بمفاوضاتها مع الدول الكبرى في قضية الملف النووي، وسعيها لاكتساب مكانة رائدة في الإقليم، وبسبب عدائيتها تجاه معظم دول الخليج، فقد أهملت طويلًا الاهتمام بتطوير علاقاتها مع دول الجوار الإقليمي، خصوصًا دول الخليج التي تستفيد منها إيران في مقاومة الضغوط الاقتصادية التي تتعرض لها. وربما بدأ الإيرانيون يدركون فداحة التفريط في هذه العلاقة في أعقاب الإجماع الدولي لتحجيم قدرة إيران النووية ونشاطها المزعزع للاستقرار، وكذلك الانتكاسات التي تعترض مشاريعها العسكرية من قبل الاستهداف الإسرائيلي سواء في الداخل الإيراني بالهجوم على المواقع والرموز النووية، أو في استهداف القوة العسكرية الإيرانية في سوريا وفي البحار الإقليمية. كل تلك العوامل حدت ببعض المفكرين الإيرانيين إلى انتقاد السياسة الخارجية الإيرانية، وبدت ملامح مراجعات للعلاقات الخارجية تتشكل من خلال اهتمام الصحافة والمسؤولين الإيرانيين بتنمية العلاقات مع دول الجوار في الخليج العربي، وقد يظهر أثرها أكثر وضوحًا في المستقبل.

1. التحدي الأكبر لإيران

أشار الدبلوماسي الإيراني السابق نصرت الله طاجيك، إلى أن التحدي الأهم لسياسة إيران الخارجية، هو نوع ترتيب علاقات السياسة الخارجية الإيرانية في التفاعل مع الدول الجارة، موضحًا أن إيران لم تتمكن من تحويل مزاياها النسبية في المنطقة إلى مزايا تنافسية في التفاعل مع جيرانها في مجال السياسة الخارجية. وفي إشارة الى ضعف السياسة الخارجية في بناء علاقات جوار مع الدول المحيطة بإيران، قال: «إن إيران جارة لـ15 دولة، ولكن يبدو أنه لم يكن لديها سياسة ناجحة كثيرًا في

طبيعة التفاعل معهم خلال السنوات القليلة الماضية». وأضاف: «لكل دولة منها أنظمة سياسية واجتماعية واقتصادية مختلفة، ولم نتمكن لأسباب مختلفة، منها ضعف سياستنا الخارجية، وبعض القضايا الداخلية، مثل آلية اتخاذ القرار، وضعف تداول المعلومات بين المؤسسات المشاركة في صنع القرار الخارجي، وضعفنا في العمل عبر القطاعات والأهداف المختلفة التي تسعى إليها الأجهزة المعنية بالسياسة الخارجية، والتي تتعارض أهدافها في بعض الأحيان، مع تحويل مزايانا النسبية في المنطقة إلى مزايا تنافسية في نوع التفاعل مع جيراننا في مجال السياسة الخارجية[1].

وفي توصيفه لأهمية علاقات إيران مع دول الخليج، قال إن «نوع تفاعل إيران مع جيرانها الجنوبيين أهم من نوع التفاعل مع الدول التسع الأخرى في غرب وشرق وشمال البلاد»، معربًا عن أسفه من أنَّ إيران لم تتمكن خلال هذه الفترة من إدارة أو حل التحديات القائمة في نوع التفاعل مع الدول المجاورة، مشيرًا إلى أنه يجب توفير مجال يتوازن فيه الوجه الجيوسياسي للمنطقة بوجود دولها.

2. الاقتصاد مرتكز اهتمام إيران بتطوير علاقاتها مع دول الخليج

على الرغم من استعداء إيران، دول الخليج وتهديداتها المتكررة لاستقرار هذه الدول، فإن نقطة ضعف إيران تتمثل في حاجاتها الاقتصادية، فلا تزال تعتمد كثيرًا على التبادل التجاري مع دول الخليج، ويبرز في هذه الناحية التبادل التجاري الكبير بين إيران ودولة الإمارات العربية المتحدة، الذي يشكّل أهمية كبيرة للاقتصاد الإيراني، خصوصًا في ظل الحظر المفروض على إيران. فقد أوضح المتحدث باسم الجمارك الإيرانية سيد روح الله لطيفي بتاريخ 02 أبريل 2021م، أنَّ التجارة الإيرانية مع الإمارات ارتفعت إلى أكثر من 20 مليون طن بقيمة 14 مليار دولار، مشيرًا إلى أن الإمارات تُعَدّ ثاني أكبر شريك تجاري لإيران في عام 1399 هـ.ش (المنتهي في مارس 2021م)، وهي ثالث أكبر وجهة لتصدير البضائع الإيرانية بعد الصين والعراق، وتأتي في المرتبة الثانية بفارق بسيط بعد الصين في استيراد السلع[2].

كما أشار أحد الصحفيين إلى أن من المهم الإشارة إلى حقيقة أن تعزيز العلاقات مع دول الخليج العربي، ولا سيما السعودية، يتمثل في منح وجهة النظر الاقتصادية أولوية، وتفضيلها على وجهة النظر الأمنية السياسية. وفي هذه الحالة ستعمل الإنجازات الاقتصادية تلقائيًّا على القضاء على المخاوف الأمنية والسياسية[3].

وفي ظلّ الأوضاع الاقتصادية الصعبة في إيران فإن النفاذ إلى الأسواق التجارية في الخليج من خلال دولة الإمارات وغيرها من الدول الخليجية، يشكّل أهمية قصوى لشريان الحياة في إيران، ويشكل عامل ضغط أيضًا في مقاربات إيران في كثير من القضايا، وقد نقلت وكالة «إيرنا» الإيرانية عن رئيس غرفة التجارة الإيرانية-

---

(1) وكالة إيسنا، نصرت الله طاجيك: كعب أخيل السياسة الخارجية الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط، (14 أبريل 2021م)، تاريخ الاطلاع: 25 أبريل 2021م، https://bit.ly/32LWrV7

(2) وكالة فارس، التجارة مع الإمارات تصل إلى 14.3 مليار دولار خلال عام 1399 هـ.ش، (١٤٠٠/١/١٣ هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 27 أبريل 2021م، https://bit.ly/3xrOzWG

(3) موقع عصر إيران، كيف يمكن لإيران والسعودية التوصل إلى اتفاق؟ هل يمكن أن تحلّ شيراز محلّ طهران، (19 أبريل 2021م)، تاريخ الاطلاع: 28 أبريل 2021م، https://bit.ly/2R7ihjj

الإماراتية المشتركة فرشيد فرزانجان، قوله: «إن قرب الموانئ الإماراتية من السوق الإيرانية، والبنية التحتية اللوجستية، والنظام المالي والمصرفي، واهتمام رجال الأعمال من الجانبين، وأهمية دور الإيرانيين المقيمين في هذا البلد، من الأسباب التي أدت إلى زيادة التبادلات التجارية»، وأضاف: «الإمارات تُعتبر مركزًا للتجارة الإقليمية، وربط السوق الإيرانية بهذا المركز سيزيد صادرات إيران الإقليمية، وفي الظروف التي اتخذت فيها دول مثل قطر وعمان والإمارات خطوات لتحسين العلاقات، فإن هذا يزيد احتمالية أن تسود ظروف أفضل للتجارة الإقليمية»، معتبرًا أن إقامة معرض إكسبو 2021م في دولة الإمارات، فرصة لتسهيل هذه العلاقات[1].

ثانيًا: الاهتمام الإيراني المتزايد بالحديث عن المباحثات السعودية-الإيرانية

تناول عديد من الصحف الإيرانية بالنقاش ما أعلنته صحيفة «فاينانشيال تايمز»، عن محادثات بين مسؤولين أمنيين رفيعي المستوى، من إيران والسعودية في العراق[2]. وعلى الرغم من أن البلدين لم يعلنا عن تلك المفاوضات رسميًّا فإن وسائل الإعلام الإيرانية أولت تلك الأخبار اهتمامًا كبيرًا. وقد وصفت وكالة «إيرنا» للأنباء تلك المفاوضات بأنها غير مستغرَبة بين الدول، إذ أوردت أن «مبدأ الحوار بين الدولتين المسلمتين والجارتين، حتى في الظروف غير السارَّة، أمر مسبوق وطبيعي، كما أنه في حالة إيران والسعودية وقعت حالات مثل المفاوضات حول مناسك الحج. وفي حين تبدو الاتصالات في هذه الأيام غير التقليدية بما في ذلك تطبيع العلاقات بين «الكيان الصهيوني» وبعض الدول العربية، أمرًا طبيعيًّا، حاول بعض وسائل الإعلام جعل الحوار والتواصل بين السعودية وإيران أمرًا غير طبيعي. وقد ذكرت وسائل الإعلام الغربية التقرير بطريقة يبدو معها أن دولتَي إيران والسعودية لا يجب أن تجتمعا وتُجرِيَا المباحثات بينهما وأن عقد اجتماع بين مسؤولي البلدين أمر غريب ولا يُصدَّق»[3].

كما تَطرَّق محلل العلاقات الدولية الإيراني رضا نصيري، إلى أنه على الرغم من أن بعض التكهنات يشير إلى أن هذه المحادثات ليست حول قضايا ثنائية مباشرة، وأن الجانبين قد ناقشا قضايا مختلفة في المنطقة، بما في ذلك الحرب اليمنية، فإن مبدأ التفاوض بين هاتين الدولتين الإسلاميتين المهمتين والعظيمتين على أي مستوى كان، ينبغي أن يؤخذ على أنه فأل خير ومُرحَّب به، وسيكون هذا مفيدًا لمصالح إيران والسعودية وكذلك للتطورات الإقليمية، بحسب قوله[4].

كما عبّر عن أهمية العلاقات مع السعودية، بقوله: «إن ما يلفت الأنظار للغاية هو

---

(1) وكالة إيرنا، رئيس غرفة التجارة الإيرانية-الإماراتية المشتركة: يمكن زيادة صادرات إيران الإقليمية عبر الإمارات، (٥ بهمن ١٣٩٩هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 28 أبريل 2021م، https://bit.ly/3dYTLtt

(2) الشارع السياسي، الحوار السري الإيراني-السعودي.. التحديات وفرص المستقبل، (23 أبريل 2021م)، تاريخ الاطلاع: 28 أبريل 2021م، https://bit.ly/3eBcNVT

(3) وكالة إيرنا، المفاوضات بين إيران والسعودية.. ما سبب كل هذا الجدل؟، (٢٩ فروردين ١٤٠٠هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 28 أبريل 2021م، https://bit.ly/2R7fsid

(4) صحيفة ستارة صبح، إحياء العلاقات بين طهران والرياض في مصلحة الشعب الإيراني، (٨ ارديبهشت ١٤٠٠)، تاريخ الاطلاع: 28 أبريل 2021م، https://bit.ly/3u29Q7g

أن الطرف الإيراني تفاوض مع السعوديين عن طريق المجلس الأعلى للأمن القومي لا وزارة الخارجية، وهذا يعني مستوى أعلى درجة من وزارة الخارجية. والرسالة التي يمكن استنباطها من أن السعودية لم تتفاوض مع وزارة الخارجية الإيرانية وخاضت حوارًا مع المجلس الأعلى للأمن القومي، هي الإشارة إلى عمق أهمية القضية وأن موضوع حل مشكلة إيران مع أمريكا والاتفاق النووي من ناحية ومع السعودية في المنطقة من ناحية أخرى، ليست قضية يمكن حلّها بواسطة الدبلوماسيين العاديين، وأن القضايا الهامة تناقشها في الأغلب الجهات العليا أو ممثلون عنها، لأن أصل المشكلة مع السعودية يتمتع بأهمية بالغة في منطقة الخليج العربي وفي العالم الإسلامي»[1].

من ناحيتها لم تعلق المملكة العربية السعودية على تلك الأنباء، إلا أن ولي العهد الأمير محمد بن سلمان أشار في ردِّه على سؤال حول علاقة المملكة مع طهران بقوله: «إن إيران دولة جارة، وكل ما نطمح إليه أن يكون لدينا علاقة طيبة ومميزة مع إيران»، موضحًا أن «المملكة لا تريد أن تكون إيران في وضع صعب، وبالعكس تريد إيران مزدهرة وتنمو. لدينا مصالح فيها ولديهم مصالح في المملكة العربية السعودية لدفع المنطقة والعالم للنمو والازدهار». وأضاف: «إن إشكاليتنا هي في التصرفات السلبية التي تقوم بها إيران، سواء برنامجها النووي أو دعمها ميليشيات خارجة عن القانون في بعض دول المنطقة أو برنامج الصواريخ الباليستية، مبيِّنًا أن «المملكة تعمل مع الشركاء في المنطقة وفي العالم لإيجاد حلول لهذه الإشكاليات، ونتمنَّى أن نتجاوزها وأن تكون العلاقة طيبة وإيجابية وفيها منفعة للجميع»[2].

خلاصة

يبدو أن التبدلات الدولية، وازدياد الضغوط السياسية والاقتصادية على إيران، وظروف المصالحة الخليجية، وعودة التماسك العربي، قد بدأت تؤتي أكلها في تعديل المزاج الإيراني تجاه مقاربات أكثر تصالحية تجاه الدول الخليجية، وما هذه اللغة المعتدلة في الصحف الإيرانية حول أهمية العلاقات مع الدول الخليجية خصوصًا المملكة العربية السعودية، إلا نُذُر لتغيرات قد تبدو ملامحها أكثر وضوحًا في سلوك إيران مستقبلًا.

---

(1) صحيفة آفتاب يزد، لماذا تم التفاوض مع السعودية من خلال المجلس الأعلى للأمن القومي؟ علاقات طهران-الرياض؛ قومية-أمنية، (01 ارديبهشت 1400هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 28 أبريل 2021م، https://bit.ly/2S5OBTX

(2) الرؤية، محمد بن سلمان يستعرض محددات علاقات السعودية مع إيران وإدارة بايدن والقوى الدولية، (28 أبريل 2021م) تاريخ الاطلاع: 28 أبريل 2021م)، https://bit.ly/3dYvzal

إيـــران والعــراق

شهدت الساحة العراقية خلال الشهر محل الرصد تحولات جوهرية، ليس فقط في ما يخصّ التقارب العراقي من الحاضنة العربية، بل أيضًا في ما يخص التمسك العراقي بالانفتاح على الولايات المتحدة كشريك إستراتيجي مهم للعراق، وهو ما يحمل تهديدات حقيقية للمصالح الإيرانية في الساحة العراقية، لذلك اهتم التقرير بمناقشة انعكاسات التقارب العراقي من المحيط العربي على النفوذ الإيراني، ودلالات الموقف الإيراني من الوساطة العراقية بين الرياض وطهران، وموقف إيران من الجولة الثالثة من الحوار الإستراتيجي الأمريكي-العراقي، ثم ردود الفعل الإيرانية تجاه التحركات العراقية لتحقيق التوازن الخارجي.

أولًا: انعكاسات التقارب العراقي من المحيط العربي على النفوذ الإيراني

شهد هذا الشهر مؤشرين بارزين على المضيّ العراقي في مسيرة العودة إلى الطابع العروبي، هما على النحو التالي:

1. جولة الكاظمي الخليجية

بنهاية مارس 2021م أجرى رئيس الحكومة مصطفى الكاظمي زيارة مهمة للرياض وبعدها لأبو ظبي، وأسفرت الزيارتان عن توقيع عدة اتفاقيات ومذكرات تفاهم بين الجانبين السعودي والعراقي في مجالات مالية وتجارية واقتصادية وثقافية وإعلامية. كذلك اتفق الجانبان على تأسيس صندوق عراقي-سعودي استثماري في العراق، وإنجاز مشروع الربط الكهربائي العراقي-الخليجي، وتعزيز فرص الاستثمار للشركات السعودية في العراق، ودور المملكة في جهود إعادة الإعمار.

وفي أثناء زيارته للرياض بثّ الكاظمي رسائل طمأنة قوية للمملكة بأن العراق لن يكون ساحة خلفية لاستهداف أمنها بقوله: «لن نسمح بأي اعتداء على المملكة» مضيفًا: «لم تكن هناك أي اعتداءات»[1]، في إشارة إلى ما كشفت عنه بعض التقارير الاستخباراتية من أن بعض الاعتداءات التي طالت المملكة خلال الأشهر الماضية كان عبر الأراضي العراقية من الميليشيات الموالية والمحسوبة على إيران.

كذلك أشار عديد من التقارير الإعلامية إلى طرح الكاظمي الوساطة على السعودية لتقريب وجهات النظر بين الرياض وطهران لحلحلة الخلافات العالقة، بما يعزز حالة الأمن والاستقرار في العراق ويسهم في تحقيق مبدأ التوازن في العلاقات الخارجية.

---

(1) الجزيرة نت، الكاظمي يتحدى ضغوط الموالين لإيران ويتقارب مع واشنطن وحلفائها، (07 أبريل 2021م)، تاريخ الاطلاع: 30 أبريل 2021م، https://bit.ly/3ufpvA9

2. زيارة أبو الغيط لبغداد

زار الأمين العامّ للجامعة العربية أحمد أبو الغيط العراق يوم 10 أبريل 2021م، حيث بحث مع وزير خارجيته فؤاد حسين سبل تعزيز علاقات العراق العربية ونتائج زيارات جولة الكاظمي للسعودية والإمارات، مؤكدًا دعم الحكومة العراقية في العودة إلى المحيط العربي، قائلًا: «نحن بإمرة العراق في كل ما يحتاج إليه»[1].

ويعكس هذا التصريح تأييد الجامعة العربية لتوجهات الكاظمي لعودة العراق نحو محيطه العربي واستقلالية قراراته وفرض سيطرته على كامل ترابه الوطني ومساعيه لاحتكار السلاح من ناحية، ودعم العراق في انفتاحه وتوازنه في علاقاته الخارجية من ناحية ثانية، ودفعه نحو مجابهة التحديات التي تواجهه في المرحلة الراهنة نتيجة الرفض الميليشياوي الموالي لإيران لإلقاء السلاح وعودة العراق إلى حاضنته العربية من ناحية ثالثة.

وتأتي هذه التحركات امتدادًا للقاءات عربية-عراقية عديدة بين مسؤولين مصريين وأردنيين وعراقيين لتعزيز التعاون البيني، وجميعها يشير إلى دلالتين غاية في الأهمية: الأولى تعكس تحوُّلًا في توجهات السياسة الخارجية العراقية نحو المحيط العربي، والثانية إدراك عربي على مستوى مؤسساتي وعلى مستوى الدول لهذا التحول لرفع الوصاية الإيرانية عن الدولة العراقية بما يضمن استقلالية قرار الحكومة العراقية.

لا شك في أن جولة الكاظمي الخليجية تشكّل خطوة في الاتجاه الصحيح لكونها ستعزز الرغبة السعودية والإماراتية في تقديم المساعدات لتحقيق تنمية عراقية

(1) إيلاف، الجامعة بإمرة بغداد في أي دعم تطلبه، (10 أبريل 2021م)، تاريخ الاطلاع: 30 أبريل 2021م، https://bit.ly/3xDM3Nd

وانتعاشة اقتصادية وتجارية بما يصب في صالح إعادة إعمار العراق بعد فترات طويلة من الاضطراب الأمني والتردي الاقتصادي والتشرذم السياسي بفعل الانتشار الميليشياوي العسكري واسع النطاق في الأراضي العراقية، كما ستحدّ هذه الخطوات من السيطرة الإيرانية على الساحة العراقية.

ثانيًا: دلالات الموقف الإيراني من الوساطة العراقية بين الرياض وطهران

أعلن السفير الإيراني لدى بغداد إيرج مسجدي يوم 20 أبريل 2021م أن بلاده تدعم وساطة بغداد لتقريب وجهات النظر بين طهران والدول ذات الملفات العالقة معها ضمن دول الجوار[1]، في إشارة إلى السعودية، وذلك على خلفية تداول تقارير إعلامية استضافة بغداد -برعاية الكاظمي- محادثات مباشرة على مستوى منخفض بين وفدين سعودي وإيراني في 09 أبريل 2021م لتقريب وجهات النظر بين البلدين تمهيدًا لمحادثات دبلوماسية رفيعة المستوى لنزع فتيل التوتُّر بين الدولتين الكبيرتين المؤثرتين في القضايا الإقليمية.

وقد أعرب وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان بن عبد الله آل سعود عن اعتقاده بإمكانية إزالة الخلافات بين بلاده وإيران إذا ما وقفت إيران سلوكها العدواني بقوله: «نريد من إيران وقف أنشطتها التي تتسبب في زعزعة الاستقرار بالمنطقة وسلوكها العدواني»، مضيفًا: «إذا كانت إيران على استعداد لذلك، فإن ذلك سيفتح الأبواب، ليس فقط للتقارب، بل حتى للشراكة»[2].

ويطرح الكاظمي الوساطة بين الرياض وطهران لِمَا للحدّ من الصراع السعودي-الإيراني من آثار إيجابية على الرغبة العراقية في إنهاء مرحلة تحول العراق إلى ساحة للمواجهة والتصعيد وتصفية الحسابات، وبما يعيد إلى العراق أمنه واستقراره ويحقِّق معادلة سيادة الدولة واستقلال قراراتها الداخلية والخارجية، وحصر السلاح بيدها وتحقيق التوازن في سياستها الخارجية، وكبح جماح الميليشيات المسلحة الموالية لإيران من ناحية، ويحدّ من الصراعات الإقليمية بما يسهم في معادلة الاستقرار والأمن الإقليمي من ناحية ثانية. وكذلك، إذا ما نجحت جهود الوساطة العراقية فيمكن لبغداد تنفيذ الاتفاقيات الموقَّعة مع الدول العربية والخليجية، لاعتبار إيران وميليشياتها المسلحة في العراق العائق الأكبر أمام تنفيذها بسبب الانتشار الميليشياوي واسع النطاق في مفاصل الدولة العراقية من ناحية ثالثة. وتخليص العراق من تكريس موارده لصالح صراعات إقليمية لا يد له فيها، بما يوفر للعراق موارد تسهم في التنمية وإعادة الإعمار لا سيما في المناطق المحرَّرة من تنظيم «داعش» الإرهابي.

ثالثًا: إيران والجولة الثالثة من الحوار الإستراتيجي الأمريكي-العراقي

لم يكتفِ العراق بالتقارب من بُعدِه العروبي لتحقيق التوازن في العلاقات الخارجية

---

(1) وكالة إيرنا، سفير ايران: تهران با وساطت عراق براى تنش‌زدايى در منطقه موافق است،)٣١ فروردين هـ. ١٤٠٠هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 30 أبريل 2021م، https://bit.ly/3ecMCWt

(2) الخليج أونلاين، الرياض تضع شرطًا لعودة العلاقات مع طهران، بن فرحان: على إيران أن تغير سلوكها في المنطقة، (03 أبريل 2021م)، تاريخ الاطلاع: 30 أبريل 2021م، https://bit.ly/3eRnBPL

وتحدي ضغوط الميليشيات الموالية لإيران، بل قدم العراق طلبًا رسميًّا في مارس 2021م لإدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن باستئناف الحوار الإستراتيجي، وردّت الولايات المتحدة بالموافقة، وحدّدت يوم 07 أبريل 2021م لانعقاد الجولة الثالثة من الحوار في واشنطن، ودارت تلك المباحثات حول قضايا الأمن والإرهاب والاقتصاد والطاقة والبيئة والمسائل السياسية.

ومن أبرز نتائج الجولة نقل مهمة القوات الأمريكية وقوات التحالف إلى التركيز على المهامّ التدريبية والاستشارية، بما يسمح بإعادة نشر أي قوات قتالية باقية من العراق، ثم تدريب وتجهيز ومساعدة قوى الأمن الداخلي لضمان عدم قدرة «داعش» على تهديد استقرار العراق من جديد، وأن القواعد التي فيها أفراد القوات الأمريكية والتحالف هي قواعد عراقية ووجودهم هو فقط لدعم جهود العراق في محاربة «داعش»[1].

تدرك إيران أهداف الكاظمي من وراء تمسكه بمواصلة تقاربه مع المحيط العربي من ناحية واستكمال مباحثات الحوار الإستراتيجي الذي بدأه منذ عهد إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب من ناحية أخرى. وتتمحور الأهداف حول بثّ رسائل إلى طهران بأن العراق يرفض استمراريته في دائرة النفوذ الإيراني كما تريد إيران وأذرعها، ويبحث عن حلفاء وشركاء إقليميين ودوليين مؤثرين في الشؤون الإقليمية والدولية، تمهيدًا لتحقيق أجواء عراقية ملائمة لإجراء انتخابات برلمانية في أكتوبر 2021م بتحالفات جديدة عابرة للطائفية تتولى تشكيل الحكومة الجديدة بما يخدم مسيرة استقلالية قرارات الدولة والحَدّ من النفوذ الإيراني. ولم يحدث ذلك إلا بالانفتاح العراقي على المستويات العربي والإقليمي والدولي.

وعادة ما تستقبل الميليشيات المسلحة جولات الحوار بإطلاق الصواريخ ضد الأهداف الأمريكية بغية عرقلتها، فقبل ثلاثة أيام من انطلاق الجولة الثالثة من الحوار سقط صاروخان قرب قاعدة بلد الجوية العسكرية التي تضم أمريكيين، فطلب الكاظمي من القيادة الإيرانية، حسب مسؤولَيْن عراقيين، يوم بدء الجولة الثالثة كبح جماح الميليشيات الموالية لها وإلا فستُواجَه ويُكشَف داعموها[2].

رابعًا: ردود الفعل الإيرانية تجاه التحركات العراقية لتحقيق التوازن الخارجي

إدراكًا لخطورة تداعيات تحركات الكاظمي نحو الدول العربية والولايات المتحدة على مكتسباتها في العراق، هرول صناع القرار الإيرانيون نحو العراق، للحفاظ على النفوذ والمكتسبات وضمان تنفيذ بقية المخططات، فما إن أنهى الكاظمي زيارته للرياض وأبوظبي حتى سارع قائد فيلق القدس العميد إسماعيل قا آني بزيارة للعراق استمرت يومين (4-5 أبريل 2021م)، اجتمع خلالها مع كبار المسؤولين وقادة التحالفات السياسية وقادة الأذرع الميليشياوية، ودارت الاجتماعات حول سبل توسيع العلاقات الثنائية.

---

(1) US Department of State, Joint Statement on the U.S.-Iraq Strategic Dialogue, (April 07, 2021), Accessed on: April 30, 2021, https://bit.ly/3ebdQwW

(2) الرافدين الإخبارية، العراق.. الكاظمي يطلب من قادة إيران كبح جماح الميليشيات، (08 أبريل 2021م)، تاريخ الاطلاع: 30 أبريل 2021م، https://bit.ly/3tel6fQ

كما أجرى وزير العمل والتعاون والرفاه الاجتماعي الإيراني محمد شريعتمداري يوم 11 أبريل 2021م زيارة للعراق وقع خلالها مع نظيره العراقي عادل الركابي وثيقة التعاون الخمسية (2021-2026م). وتتضمن الوثيقة تكوين لجنة مشتركة بين الوزارتين في إطار تبادل الوفود والتعاون في مجال التعليم التقني والمهني، وتطوير الموارد التعليمية ومعايير المدربين والمتدربين بالتبادل بين البلدين، وتطوير التعاون في مجالات التعليم المهني وريادة الأعمال، كما تؤكد الوثيقة المشاركة في المسابقات الوطنية للمهارات في البلدين، والتعاون وتبادل الخبرات في مجال الرعاية والضمان الاجتماعي[1].

وفي أثناء زيارة مستشار الأمن القومي العراقي قاسم الأعرجي إلى إيران يوم 12 أبريل 2021م للتباحث حول القضايا الأمنية، اعتبر أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني علي شمخاني أن خروج القوات الأجنبية والأمريكية من العراق سيؤدي إلى الأمن والاستقرار، معربًا عن قلقه من تزايد نشاط تنظيم «داعش» في العراق ورغبته في مواصلة الحضور في المحافظات المختلفة وتقويض الأمن[2]، وتغاضى شمخاني عن وجود أكثر من 70 ميليشيا مسلحة بالعراق تعبث بالأمن العراقي وتمارس الإرهاب بعيدًا عن السلطة العراقية بما يهدد أمن واستقرار العراق والعراقيين.

ولم ينتهِ شهر أبريل قبل زيارة وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف إلى بغداد يوم 24 أبريل 2021م، التي التقى خلالها نظيره العراقي فؤاد حسين للتباحث حول القضايا المشتركة، وذلك -حسب تقارير إعلامية- لتعميق العلاقات السياسية بما يضمن بقاء العراق ضمن دائرة النفوذ الإيراني ويحد من تحركات الكاظمي وتوجهاته الخارجية.

وعادة ما تتعدد هذه الزيارات الإيرانية بكل مستوياتها تجاه العراق عندما تشعر القيادة الإيرانية بخطر كبير يؤرقها ويُشعِرها بقلق كبير على مكتسباتها ونفوذها في ساحة النفوذ الأهم لتدشين ما يسمى «الهلال الشيعي» وربط طهران بالبحر المتوسط، وذلك على خلفية التحول في السياسة العراقية نحو المحيط العربي أولًا ثم القوى العظمى ممثلة في الولايات المتحدة المؤثرة في الشؤون الدولية ثانيًا. وهذا ما قدمت إيران في سبيل عدم تحقيقه أثمانًا مادية وبشرية باهظة، لأنه حتمًا سيخصم من النفوذ الإيراني في الساحة العراقية.

كذلك تهدف هذه الزيارات إلى طمأنة قادة الميليشيات بمركزية العراق في الإستراتيجية الإيرانية التوسعية من ناحية، وعرقلة تحركات الكاظمي الخارجية حتى يظل ضمن دائرة النفوذ الإيراني من ناحية أخرى، إذ تخشى إيران ابتعاد العراق عن محور نفوذها وتهديد مصالحها السياسية والاقتصادية والأمنية وحرمانها استخدام العراق كحلقة وصل جوهرية مع بقية ساحات النفوذ في سوريا ولبنان.

---

(1) وكالة إيرنا، جزييات برنامه اقدام مشترک ۵ ساله ايران و عراق، (۲۳ فروردين ۱۴۰۰هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 01 مايو 2021م، https://bit.ly/3aZVooP

(2) نور نيوز، شمخانی: تسريع در خروج نظاميان آمريكا از عراق موجب تقويت و تثبيت روندهای ثبات‌ساز خواهد شد، (1400/01/23هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 01 مايو 2021م، https://bit.ly/3d6dsz7

خلاصة

تواجه إيران تحديات فارقة في ساحة النفوذ الأهم بالتحول في توجهات السياسة العراقية بالتقارب من المحيط العربي من ناحية، وبانفتاح العراق على العدو اللدود لإيران وهو الولايات المتحدة من ناحية ثانية، ما من شأنه التأثير على حظوظ التحالفات الموالية لإيران في الانتخابات البرلمانية المقبلة. ولكن لا يعني ذلك وقوف إيران مكتوفة اليدين تجاه الساحة الأهم في إستراتيجيتها التوسعية، لكونها قدمت أثمانًا طائلة وتحظى بنفوذ واسع في العراق، ولاعتبارات مركزية العراق في الإستراتيجية الإيرانية.

إيران وسوريا

ديناميـة جديدة تعيشها سوريا على إيقاع متسارع ومتزامن مع عدد من الملفات الإقليمية والدولية، فالتوتر النووي بين إيران وإسرائيل واصل مساره التصاعدي، وتنوعت فيه أساليب الرد بين الطرفين، ومثّلت فيه سوريا الساحة المناسبة لتبادل الرسائل، فيما حصد التعاون الإيراني مع روسيا الحيز الأكبر من أحداث شهر أبريل في سعي الطرفين لتعزيز وتثبيت مصالحهما السياسية داخل سوريا. وبناءً على ذلك، تبرز المحاور الثلاثة التالية: الإعلان عن موعد الانتخابات الرئاسية السورية، وانغلاق أُفق الحل السياسي، والحماية الروسية لناقلات النفط الإيرانية المتجهة إلى سوريا، ورسائل الردع المتبادلة بين إيران وإسرائيل وتداعياتها على الملف السوري.

أولًا: الإعلان عن موعد الانتخابات الرئاسية السورية وانغلاق أُفق الحل السياسي

حدّد مجلس الشعب لدى النظام السوري في موعد استباقي تاريخ الانتخابات الرئاسية القادمة يوم 26 مايو 2021م، في خطوة خالفت كل التكهنات السياسية والمساعي الروسية في الوصول إلى حل سياسي في سوريا، في ظل عدم توافق دولي وإقليمي واضح حول الملف السوري سعت إليه روسيا بجولات دبلوماسية عدة شملت دولًا عربية خلال شهر مارس الماضي، وكذلك زيارات لكل من دمشق وطهران خلال النصف الأول من شهر أبريل[1].

وتحمل الانتخابات السورية أهميةً سياسية على المستوى الخارجي، فهي تُظهر أنّ داعمَي النِّظام في موسكو وطهران إما يرغبان في فرض الأمر الواقع على بقية الفاعلين في المنطقة وخارجها، وإما فشلا حقًّا في التوافق على تأجيل الانتخابات الرئاسية السورية، وإما لم يتمكنا من التوصل إلى صفقة متوافقة مع المجتمع الدولي لتأجيل الانتخابات مقابل مكاسب سياسية أو اقتصادية. ووفقًا للمعطيات المتوافرة، فإنّ إيران دعمت فكرة تنفيذ الانتخابات السورية التي ترتكز على إعادة تعويم النظام، بلا أي تغيير جوهري على بنيته الأمنية والسياسية، بما يعطّل أيّ مشاريع للحل السياسي في سوريا، وهو ما لا ترغب به طهران، ولا يُحقق مصالحها بأيّ شكل من الأشكال.

وعلى الرغم من عزم النظام السوري وحليفيه الإيراني والروسي على استكمال الانتخابات السورية، فإن النِّظام وداعميه يواجهون عددًا من التحديات الداخلية والدولية التي قد تُفسد الاستثمار السياسي والإعلامي فيه. ومن أبرز هذه التحديات وجود معارضة محلية وأزمات اقتصادية وسياسية تعرقل إجراء الانتخابات السورية بشكلها

(1) العربية نت، مجلس الشعب السوري يحدِّد موعد الانتخابات الرئاسية، (18 أبريل 2021م)، تاريخ الاطلاع: 29 أبريل 2021م، https://bit.ly/3nN9z64

الحالي، فضلًا عن وجود رفض دولي مسبق للاعتراف بشرعيتها ونتائجها، بما يجعل تحديد موعد للانتخابات الرئاسية إعلانًا عن انغلاق محتمَل لأُفق الحل السياسي في سوريا، على المدى المنظور على الأقل، وفشلًا، مقصودًا أو غير مقصود، من حلفاء النظام في تسويق مشاريعهم للحل السياسي في سوريا.

ثانيًا: الحماية الروسية لناقلات النفط الإيرانية المتجهة إلى سوريا

أنشأت إيران بالتعاون مع النظام السوري وروسيا، غرفة عمليات مشتركة بهدف تأمين ناقلات النفط الإيرانية القادمة إلى سوريا بمرافقة سفن حربيّة روسية فور ولوجها من البوابة المتوسطية لقناة السويس، وحتى وصولها إلى المياه الإقليمية السورية، بهدف حمايتها من القرصنة أو أي استهداف ذي طبيعة مختلفة، في إشارة إلى حماية السفن الإيرانية من الضربات الإسرائيلية[1]. وجاء الإعلان عن هذه الغرفة كجهود مشتركة بين موسكو وطهران لتعزيز نظام بشار الأسد وإزالة العوائق أمامه وإنقاذ الاقتصاد السوري، وخدمة للترويج الإعلامي الكبير وتصريحات مسؤولي النظام السوري للإجراءات التي يدّعي اتخاذها للسيطرة على الوضع الاقتصادي المتدهور، وتأمين الوقود ورغيف الخبز الذي أصبح أكبر حلم للمواطن السوري. كذلك محاولة إيرانية لحل معضلة استهداف الإمدادات الإيرانية في ظل حرب سفن بين طهران وتل أبيب.

وعلى الرغم من تمكن الغرفة منذ إنشائها من تأمين وصول 4 سفن إيرانية إلى الموانئ السورية، فإن الضربة الجوية التي استهدفت ناقلة نفط إيرانية قرب مدينة بانياس على الساحل السوري بعثرت جهود طهران في حماية وتأمين وصول إمدادات النفط إلى مناطق سيطرة حليفتها الحكومة السورية، وكشفت فشل هذه الآلية المتفَق عليها مع روسيا، مما أعاد الحديث عن الفائدة الإيرانية من الحماية الروسية في ظل عجزها عن منع الاستهدافات الإسرائيلية لقوافلها وإمداداتها البرية والبحرية.

في المقابل كشف عديد من التقارير أن الهجوم على ناقلة النفط الإيرانية جاء نتيجة لتعمد روسيا مؤخرًا توفير الحماية لعمليات تهريب الصواريخ والذخائر من إيران إلى سوريا عبر البحر، بعد تزايد الهجمات التي تنفذها إسرائيل ضد قوافل التهريب القادمة عبر الطرق البرية. لذا عمدت طهران بحماية روسية إلى إيجاد طرقٍ بحرية بديلة للتهريب، إذ تُنقَل الصواريخ في سفن وناقلات نفط ترافقها سفن روسية، لضمان وصول الشحنات إلى داخل الأراضي السورية، ثم تخزين بعضها في سوريا والبعض الآخر في لبنان[2].

ثالثًا: رسائل الردع المتبادلة بين إيران وإسرائيل وتداعياتها على الملف السوري

ازدادت حدة التصعيد بين إيران وإسرائيل، ما بين استهدافات متبادلة للسفن في مياه الخليج العربي والبحر المتوسط، وتخريب إسرائيلي متعمد لمولدات الطاقة داخل

---

(1) خبريو اس، تلاش ايران و روسيه براى تقويت موقعيت اسد با ارسال نفت و گندم به سوريه، (21 أبريل 2021م)، تاريخ الاطلاع: 29 أبريل 2021م، https://bit.ly/3umlv1b

(2)((Abrams, Elliott More Iranian Missiles to Syria: A Problem that a Working Group Cannot Solve, Council on Foreign Relations, (April 28, 2021), Accessed on: April 29, 2021, https://on.cfr.org/33iCzJz

موقع «نطنز» النووي الإيراني بهدف التأثير على موقف إيران التفاوضي في فيينا بشأن عودة الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاتفاق النووي مع إيران. وفي 22 أبريل انتقلت المواجهة بين الجانبين الإسرائيلي والإيراني إلى جولة جديدة بسقوط صاروخ في محيط مفاعل «ديمونا» النووي الإسرائيلي، وجاء الرد الإسرائيلي بتوسيع نطاق ضرباته الجوية عبر تنفيذ 11 غارة على الأقل على مراكز لإنتاج الصواريخ والأسلحة في سوريا، في قاعدة للدفاع الجوي في منطقة «الضمير» شرقي مطار دمشق الدولي يُعتقد أنها إيرانية، لصد ما يُعتبر تمدُّدًا عسكريًّا لطهران، ومركزًا لنقل وصناعة الصواريخ والأسلحة المتقدمة لديها في مجمعات أقيمت من قبل تحت الأرض.

وأثارت وسائل الإعلام الإيرانية في عديد من المرات إمكانية إلحاق الضرر بمفاعل «ديمونا» الإسرائيلي وذلك من مبدأ التهديد المتبادل المدروس لا التصعيد المتهور[1]، فيما أكد رئيس هيئة أركان القوات المسلحة الإيرانية محمد باقري، أنه لا يمكن لإسرائيل أن تستهدف الأراضي السورية بشكل متواصل دون ردّ[2]. والراجح بناءً على تلك التصريحات أنّ إيران لا تريد مواجهة حقيقية مع إسرائيل، بل تسعى لخلق توازن عسكري، يرسخ ويشرعن وجودها في المناطق القريبة من حدود إسرائيل. في المقابل يؤكِّد إطلاق هذا الصاروخ كيف استطاع الحرس الثوري عبر «فيلق القدس» والميليشيات التابعة له تحويل سوريا إلى منصة لإطلاق الصواريخ ومستودعات لتخزين صواريخ هجومية تمنحها أفضلية وقوة دفاع أمامية تستطيع بها تنفيذ أجندتها ومهاجمة عديد من المواقع في الدول المجاورة وتهديد استقرار المنطقة ككل.

خلاصة

يُستنتج من مستجدات الملفّ السوري خلال هذا الشهر أن المساعي الروسية في الوصول إلى حلّ سياسي في ما يتعلق بسوريا لم تفلح، بل على العكس من ذلك إذ جاء إعلان تقديم موعد الانتخابات الرئاسية السورية رغم الرفض الإقليمي والدولي لإجراء انتخابات لا تتوافق مع قرارات الأمم المتحدة. وفي المقابل لم يفلح التوافق الثلاثي بين سوريا وإيران وروسيا في إزالة العقبات الاقتصادية وتعزيز الموقف السياسي الداخلي لنظام الأسد. الخلاصة الأخيرة تشير إلى أن التوتر القائم بين إيران وإسرائيل مستمرّ، فبعد «حرب السفن» التي تهدّد الملاحة في الممرات المائية الإستراتيجية، يبدو أن إسرائيل وإيران قد دخلتا «حرب مفاعلات نووية»، وستتوقف أو تهدأ ديمومة هذا التوتر على النتائج التي يمكن أن تفضي إليها مباحثات فيينا، أو المسارات الأخرى سلبًا أو إيجابًا.

---

(1) سيد محمد أمين آبادى، شرارت‌هاى نتانياهو چگونه اسرائيل را در تله امنيت انداخت؟، (08 أرديبهشت 1400هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 29 أبريل 2021م، https://bit.ly/3t3jm8Y

(2) راديو فردا، رئيس ستاد كل نيروهاى مسلح ايران از «اقدامات آينده» عليه منافع اسرائيل خبر داد، (11 أرديبهشت 1400هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 29 أبريل 2021م، https://bit.ly/2ShlZX0

الشأن الدولي

تناول التقرير في الشأن الدولي ملفّين، اختص الأول بإيران والولايات المتحدة وبحث فيه مسار فيينا والمفاوضات النووية مع إيران، والمواقف الداخلية المعارضة للمفاوضات، والمقاومة الإقليمية لها، والنتائج والتحديات التي تواجهها. أما الملف الثاني فاختصّ بإيران وأوروبا، وناقش حيثيات فرض عقوبات أوروبية على إيران بسبب انتهاكات الأخيرة لحقوق الإنسان، وردود الفعل الإيرانية، وأثر الدور الأوروبي على مسار المباحثات النووية، ومدى تفاعل الجانب الأوروبي مع رفع إيران مستوى تخصيب اليورانيوم.

إيران والولايات المتحدة

انطلقت في فيينا خلال شهر أبريل 2021م المفاوضات النووية بين الولايات المتحدة وإيران، إذ أُجريَت ثلاث جولات من المفاوضات بوساطة أوروبية. وعلى ما يبدو من تصريحات الأطراف المختلفة فإن مؤشرات وأجواء إيجابية تسود المحادثات، على الرغم من حذر وحيطة الجانبين ووجود معارضة داخلية، سواء في واشنطن وطهران لهذا المسار، وكذلك مقاومة إقليمية. في هذا السياق، يتناول التقرير عدة عناصر، أهمها: مسار فيينا والمفاوضات النووية مع إيران، والمواقف الداخلية المعارضة لمفاوضات فيينا، والمقاومة الإقليمية لمفاوضات فيينا، والنتائج والتحديات أمام مفاوضات فيينا.

أولًا: مسار فيينا والمفاوضات النووية مع إيران

نجحت جهود الاتحاد الأوروبي واللجنة المشتركة للاتفاق النووي في دفع المفاوضات بشأن إحياء الاتفاق النووي مع إيران قدمًا، إذ قادت الوساطة إلى بدء المفاوضات في فيينا بين إيران ومجموعة (4+1)، وحضور غير مباشر لوفد أمريكي بقيادة المبعوث الأمريكي لإيران روبرت مالي، ويمكن استعراض نتائج جولات المفاوضات خلال شهر أبريل 2021م على النحو التالي:

1. الجولة الأولى من مفاوضات فيينا

بدأت الجولة الأولى من مفاوضات فيينا في السادس من أبريل 2021م، ودخلت إيران المفاوضات وفق ثلاثة مبادئ أساسية: عدم التراجع عن إجراءاتها النووية في هذه المرحلة، وضرورة إلغاء العقوبات بخطوة واحدة، والتحقق من إلغاء العقوبات قبل اتخاذ الإجراءات الخاصة بها. في المقابل بدا أن الأمريكيين قد تراجعوا إلى حد ما عن موقفهم من عودة إيران إلى التزاماتها أولًا قبل العودة إلى الاتفاق، إذ أبدى الأمريكيون الاستعداد لرفع جزئي للعقوبات، أو العودة وفق نهج خطوة-خطوة.

أسفرت الجولة الأولى من المحادثات عن تشكيل لجنتَي عمل منبثقتين عن اللجنة النووية المشتركة الخاصة بالاتفاق النووي، الأولى تحدّد الإجراءات الواجب أن تتخذها أمريكا لرفع العقوبات، والثانية مسؤولة عن تنظيم مجموعة الإجراءات الواجب أن تتخذها إيران حتى العودة إلى التنفيذ الكامل. وبحث المجتمعون نتائج مفاوضات مجموعتَي «رفع العقوبات» و«الالتزامات النووية»، التي دارت بين مجموعتين من الخبراء الأعضاء لأطراف الاتفاق النووي مع كل من إيران والولايات المتحدة على حدّ سواء، واتُّفق على استئناف المفاوضات المشتركة في غضون أسبوع بفيينا بعد عودة الوفود إلى بلدانهم للتشاور[1].

---

(1) وكالة إرنا، عراقچی: لغو تحریم‌های آمریکا نخستین گام احیای برجام است، (١٣ فروردین ١٤٠٠هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 03 مايو 2021م، https://bit.ly/31DyAGs

2. الجولة الثانية من مفاوضات فيينا

استأنفت الأطراف المفاوضات في 15 أبريل، واستبقت إيران هذه الجولة برفع نسبة تخصيب اليورانيوم إلى 60% مع تركيب ألف جهاز طرد مركزي متطور، وذلك بعد هجوم على منشأة «نطنز» اتهمت إيران إسرائيل بالمسؤولية عنه، وهي التطورات التي اعتُبرتً غير منسجمة مع المحادثات في فيينا. وقد شهدت هذه الجولة مناقشات واجتماعات رسمية لكل الأطراف، إذ طُرح في المفاوضات تعليق العقوبات لمدّة 120 و180 يومًا، لكن إيران رفضت ذلك. وأُعلنَ عن إنشاء مجموعة العمل الثالثة المعنية بالترتيبات والتسلسل، ومهمتها مناقشة الترتيبات العملية، وتحديد الجدول الزمني لإجراءات جميع الأطراف من أجل الوفاء بالتزاماتهم، بالإضافة إلى مراجعة طريقة التحقق ومدتها.

وذكر رئيس الوفد الإيراني في المحادثات عباس عراقتشي أنه خلال هذه الجولة قُسّمت العقوبات إلى عقوبات عامة تشتمل على العقوبات الجوية، والبحرية، والبنكية والتأمين، وعقوبات خاصة بالأشخاص، وأنه تقرّر وفق اتفاق إيران مع دول (4+1) وأمريكا إلغاء العقوبات ذات الجانب العام بشكل كامل، وسيُتشاوَر بشأن العقوبات الخاصة في الجولة الثالثة من المفاوضات[1].

3. الجولة الثالثة من مفاوضات فيينا

بدأت الجولة الثالثة من المفاوضات من 27 أبريل إلى 01 مايو 2021م، وعقدت مجموعة العمل الثالثة أول اجتماعاتها في 28 أبريل. وبدت مؤشرات حول وجود تحديات أمام دفع المفاوضات قدمًا، فبين إيران والجانب الأمريكي خلاف في الرأي حول مسألة العقوبات غير النووية، إذ تريد إيران رفع كل العقوبات، في حين يرفض الأمريكيون هذا المطلب

---

(1) وكالة مهر، عراقچی: فقط تحریم‌های برجامی لغو می‌شود/راستی‌آزمایی زمانبر نیست، (۵ اردیبهشت ۱۴۰۰ هـ ش)، تاريخ الاطلاع: 03 مايو 2021م، https://bit.ly/2R0CTtb

ويطالبون بالعودة وفق مبدأ خطوة-خطوة. وعلى الرغم من الضغوط والمشاورات المتعددة بين الوفود لم تحسم هذه الجولة المشكلة، وأعربت الترويكا الأوروبية في بيان لها عن أنه لا ضمان لنجاح المفاوضات الحالية. وبينما قال عباس عراقتشي إن المفاوضات وصلت إلى مرحلة النضج، فإن الولايات المتحدة قالت إنها في منطقة غير واضحة، وقد عادت الوفود إلى بلدانها للتشاور ثم العودة إلى جولة رابعة لتخطي العقبات.

ثانيًّا: المواقف الداخلية المعارضة لمفاوضات فيينا

بعدما أعطى المرشد علي خامنئي الحكومة الإيرانية الضوء لدخول مفاوضات فيينا، عاد لينأى بنفسه عن نتائجها كما حدث مع اتفاق عام 2015م، كأن المفاوضات انطلقت بلا موافقة مسبقة وإذن منه، إذ قال: «إن دور المسؤولين هو الذهاب والتفاوض من أجل تنفيذ السياسة نفسها، وليس لدينا أيّ نقاش في هذا الصدد، ولكن يجب الحرص على أن لا تصير المفاوضات استنزافية، لأن في ذلك ضررًا على البلاد»[1].

في الوقت نفسه حرص التيار «المحافظ» على متابعة المفاوضات من كثب، إذ حرص البرلمان على الاستماع إلى إيضاحات عراقتشي حول مسار المباحثات الجارية، وأكد له عدم التفاوض بصورة مباشرة أو غير مباشرة مع الأمريكيين. وتقرر أن يكون للبرلمان رقابة على مسار المباحثات، مع تأكيد عدم مشاركة أي أطراف أخرى في المفاوضات أو مناقشة أي قضايا إضافية[2]، كما رفض «المحافظون» التفاوض خطوة-خطوة، وأكدوا موقف المرشد من ضرورة رفع العقوبات الأمريكية قبل أن تشرع إيران في العودة إلى التزاماتها، واتهم «المتشددون» الحكومة بأنها تريد الحصول على امتيازات خاصة لصالح «الإصلاحيين» في الانتخابات الرئاسية القادمة[3].

في المقابل تتعرض إدارة الرئيس بايدن لضغوط داخلية بشأن اتخاذ موقف أكثر تشددًا حيال إيران وعدم رفع العقوبات والعودة إلى الاتفاق النووي دون ضمانات كافية. وفي هذا الإطار قدّم 170 من أعضاء الحزبين الديمقراطي والجمهوري رسالة طالبوا فيها بايدن باتفاق شامل أو الإبقاء على العقوبات. ويدرك بايدن أنه ليس عليه إغضاب مجلس الشيوخ، لا سيما الأعضاء الجمهوريون، لاحتياجه إلى البَتّ في قضايا سياسية داخلية عاجلة يتعيَّن عليه مواجهتها هي أزمة فيروس «كورونا»، وضمان توفير حزم الإغاثة لطبقة العمال في أمريكا.

على الصعيد نفسه، وجَّه 300 ناشط أكاديمي ومدني من الإيرانيين المقيمين في أمريكا، رسالة إلى بايدن طالبوه فيها بعدم إلغاء أي عقوبات، وعدم منح الحكومة الإيرانية أي امتيازات، إلا إذا توقفت بشكل يمكن التحقق منه، عن انتهاك حقوق الإنسان في الداخل، وممارسة الإرهاب في الخارج، وتوقفت أيضًا عن الدعم التخريبي للجماعات

---

(1) موقع التعبئة التربوية في حزب الله، قائدنا الإمام الخامنئي في محفل الأنس بالقرآن الكريم: الأمريكيّون يتفاوضون لفرض مطالبهم الباطلة، تاريخ الاطلاع: 04 مايو 2021م، https://bit.ly/3uiaYny

(2) وكالة إيسنا، عمويى: هيچ مذاكره‌اى بين ايران و آمريكا در وين صورت نمى‌گيرد، (١٥ فروردين ١٤٠٠ هـ ش)، تاريخ الاطلاع: 03 مايو 2021م، https://bit.ly/2Oj2vka

(3) وكالة أنباء مهر، احياى گام به گام برجام منفعتى براى ما ندارد/تحريم‌ها كامل لغو شـود، (١٧ فروردين ١٤٠٠هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 03 مايو 2021م، https://bit.ly/3cPUZa2

التابعة لها في المنطقة[1].

ثالثًا: المقاومة الإقليمية لمفاوضات فيينا

جاء الهجوم على منشأة «نطنز» النووية قبل انعقاد الجولة الثانية من المفاوضات، ومن ثم عُدَّ إحدى صور المقاومة الإقليمية لمسار فيينا، خصوصًا أن الأمريكيين والأطراف الأوروبية التي ترعى المفاوضات، ركزوا جهودهم على إحياء اتفاق 2015م. ولم يتمكنوا من أن يضعوا ضمن أجندة المفاوضات بعض وعودهم السابقة للقوى الإقليمية في ما يتعلق بتوسيع المفاوضات لتشمل أطرافًا أخرى معنية بملف إيران، وكذلك ما يتعلق باتفاق جديد وشامل يعالج بنود الغرب في الاتفاق السابق وقضايا الصواريخ الباليستية وتهديدات إيران الإقليمية، فالواضح أن هذه الملفات قد أُجِّلَت كما حدث في أثناء المفاوضات التي سبقت اتفاق 2015م.

حاولت الولايات المتحدة تهدئة القوى الإقليمية المعارضة لمفاوضات إيران فأجرت مشاورات مكثفة مع الجانب الإسرائيلي ومع دول الخليج، وكان روبرت مالي، رئيس الوفد الأمريكي، عقد اجتماعًا عبر دائرة الفيديو، مع مسؤولين في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لمشاركتهم نتائج المفاوضات المستمرة مع إيران لإعادة العمل بالاتفاق النووي.

---

(1) موقع راديو فردا، درخواست ۳۰۰ فعال دانشگاهی و مدنی از بایدن برای تداوم «سیاست قاطع» در قبال حکومت ایران، (۱۹ فروردین ۱۴۰۰ هـ ش)، تاریخ الاطلاع: 03 مایو 2021م، https://bit.ly/2Rjzm9J

رابعًا: النتائج والتحديات أمام مفاوضات فيينا

مثَّل مسار فيينا مكسبًا مهمًّا للولايات المتحدة وإيران، إذ أعاد الاعتبار إلى الدبلوماسية، ومنح الجانبين بعض الثقة، وحُدّدَت قضايا التفاوض، بل والإشكاليات التي تعرقل الوصول إلى تسوية، وقد تكون المفاوضات ماراثونية كما كانت قبل اتفاق 2015م. مع ذلك فإن مستقبل المفاوضات لا يزال غامضًا، إذ بيّن الجانبين وجهات نظر متباينة، لا سيما في ما يتعلق بالعقوبات التي ترغب إيران في إلغائها جميعًا، قبل بدء العودة إلى التزاماتها.

وتبرز أهمّ التحديات في ما يأتي:

1. تحديد العقوبات التي يجب رفعها

لا تقبل إيران بتقسيم العقوبات الأمريكية إلى عقوبات نووية وأخرى غير نووية، وتريد إلغاءها بالكامل، مع ضمان عدم فرض عقوبات جديدة، في حين يواجه بايدن صعوبة في تمرير أي قرار برفع العقوبات عن طهران على الرغم من أن الديمقراطيين يحوزون أغلبية في مجلسَي الشيوخ والنواب، ناهيك بأن العقوبات التي تطالب إيران برفعها قد أُدرجَت ضمن القوانين المتعلقة بملفَّي حقوق الإنسان والإرهاب، وهو عائق إجرائي آخر أمام اتّخاذ خطوات من شأنها العودة إلى الاتفاق قبل الانتخابات الرئاسية الإيرانية التي ستُجرى في 18 يونيو 2021م.

2. اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية الإيرانية

لدى الولايات المتحدة رغبة في الوصول إلى تسوية مع طهران قبل الانتخابات الرئاسية الإيرانية المقرر عقدها في 18 يونيو 2021م، من أجل تجنُّب عكس سياسة طهران في حالة هيمنة المحافظين على مفاصل السلطة وتراجع فرص الدبلوماسية، لكن العودة إلى الاتفاق تحتاج إلى وقت وصبر، لِمَا فيها من تفاصيل وتعقيدات، لا سيما تلك المتعلقة بالعقوبات الأمريكية التي يفوق عدَدها 1600، كما أن عملية التحقُّق تحتاج إلى وقت.

3. تعديل الاتفاق النووي

على الرغم من إبداء إدارة بايدن مرونة في المفاوضات، فإن النهج الأمريكي لا يزال يحافظ على استخدام أداة العقوبات القصوى لإجبار إيران على تعديل الاتفاق النووي والتفاوض بشأن أمور تتجاوزه. ومن جهتها ترفض إيران أي تعديل على الاتفاق، لكن لو اضطُرّت إلى الموافقة فإنها ستطرح مطالب في المقابل، منها رفع «آلية الزناد»، والتحقق من الالتزام الأمريكي تجاه رفع العقوبات، وهي شروط قد لا تقبل بها الولايات المتحدة.

4. المقاومة الإقليمية للمفاوضات

ترفض القوى الإقليمية إعادة إحياء الاتفاق النووي بلا تعديلات عليه تشمل التحقق من عدم امتلاك إيران سلاحًا نوويًّا في المستقبل، والحدّ من مخاطر البرنامج الصاروخي، وسلوك إيران الإقليمي، ولدى هذه القوى الاستعداد لمواجهة التوجهات الأمريكية في حالة عدم أخذ مصالحها بعين الاعتبار، كما حدث بعد عام 2015م.

خلاصة

يمكن القول إن الولايات المتحدة لديها رغبة في الوصول إلى تسوية مع طهران قبل الانتخابات الرئاسية الإيرانية المقرر عقدها في 18 يونيو 2021م. وبالنسبة إلى إيران

فإنها بحاجة ماسَّة إلى العودة إلى الاتفاق، لكن قد لا يسعف الوقت الطرفين للوصول إلى تسوية قبل الانتخابات الرئاسية في إيران، لا سيما في ظلّ فجوة التوقعات بين الجانبين، إذ تتمسك إيران برفع العقوبات الأمريكية قبل عودتها إلى التزاماتها النووية. أما إدارة بايدن فإنها تريد عودة إلى الاتفاق وفق خطوات متزامنة حتى يتسنى لها الحصول على مكاسب متتابعة، فضلًا عن أنها تواجه ضغوطًا داخلية بشأن رفع العقوبات دون أي مكاسب تُذكر، ناهيك بالمقاومة الإقليمية المتوقعة لإعادة إحياء الاتفاق النووي بصورته القديمة لِمَا يمثله ذلك من تهديد للأمن والاستقرار الإقليمي وعرقلة لترتيبات بايدن في الانتقال شَرقًا لمواجهة الخطر الصيني.

إيران وأوروبا

بعد أن سادت التفاهمات الدبلوماسية بين الطرفين الأوروبي والإيراني خلال الشهرين الماضيين على أثر محاولات الترويكا الأوروبية إحياء مباحثات الاتفاق النووي والجمع بين الولايات المتحدة وإيران حول طاولة المفاوضات، فرض الاتحاد الأوروبي خلال هذا الشهر عقوبات جديدة على قيادات بارزة في المؤسسة العسكرية الإيرانية في سياق تمديده السنوي المعتاد للعقوبات المرتبطة بحقوق الإنسان المفروضة على إيران منذ عام 2011م.

أتى الإجراء الأوروبي في توقيت حرج، لا سيما وأنَّ الأطراف الأوروبية، جنبًا إلى جنب مع الصين وروسيا، خاضت أكثر من جولة مباحثات مباشرة مع إيران في فيينا، وعملت كوسيط بين أطراف المجموعة الأولى إيران و (4+1) ومبعوثي الولايات المتحدة القاطنين على مقربة من الموقع الذي يشهد المباحثات، بغية إحياء الاتفاق النووي وإعادة التزام بنوده وفق تسوية ترضي جميع الأطراف.

يتناول هذا الجزء حيثيات القرار الأوروبي بالغوص في تفاصيله، واستعراض ردود الفعل الإيرانية، ويتطرق إلى قرار إيران رفع مستوى تخصيبها لليورانيوم، ثم يقيّم أثر المجريات الراهنة على مسار المباحثات النووية في فيينا.

أولًا: حيثيات فرض العقوبات الأوروبية وردود الفعل الإيرانية

جدّد المجلس الأوروبي أمد العقوبات المفروضة على إيران ضدّ انتهاكاتها في ملف حقوق الإنسان لمدة عام آخر حتى 13 أبريل 2022م. وتشمل التدابير المتخَذة هذا العام إدراج ثمانية أفراد من المسؤولين الإيرانيين البارزين على لائحة العقوبات، وتجميدًا لأصولهم المالية، وفرض حظر على سفرهم وتعاملاتهم المالية. أما العقوبات السابقة فقد اشتملت على حظر تصدير المعدات التي قد تُستخدم في القمع الداخلي الذي تمارسه الأجهزة الحكومية الإيرانية، أو تصدير معدات المراقبة والاتصالات المستغَلَّة في التلصُّص وتقييد حريات الشعب الإيراني. يجدر التنويه بأن هذه التدابير وُضعت ابتداءً منذ عام 2011م ومُدّد الأخذ بها سنويًا من حينه[1].

حسب المجلس الأوروبي، يعود إدراج أسماء ثمانية مسؤولين إيرانيين بقائمة العقوبات، وثلاثة كيانات حكومية (سجون إيرانية)، إلى اضطلاعهم في عمليات القمع الممنهج ضد تظاهرات نوفمبر 2019م في إيران، لتبلغ أرقام ما تشمله القائمة قرابة 89 فردًا وأربعة كيانات. كان من بين الأسماء الثمانية قائد الحرس الثوري حسين سلامي، لكونه

(1) European Council -Council of the European Union, Iran: Council Concludes Annual Review of the EU's Iran Human Rights Sanctions Regime, April 12, 2021, Accessed on: May 05, 2021, https://bit.ly/2RqKzp7

«يتحمل المسؤولية عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان»، حسب ما جاء في البيان[1]. واستهدفت العقوبات كذلك قائد «البسيج» غلام رضا سليماني، وقائد الشرطة الإيرانية حسين أشتري، وقائد القوة البرية للحرس الثوري محمد باكبور، وغلام رضا ضيائي مدير سجن إيفين الإيراني[2].

وأدان متحدث وزارة الخارجية الإيرانية سعيد خطيب زاده، العقوبات المفروضة من الاتحاد الأوروبي واعتبرها باطلة، وأردف بأن بلاده ستعلّق التعاون مع الاتحاد الأوروبي في عدة مجالات، وصرّح: «أن وزارة الخارجية الإيرانية ردًّا على هذا الإجراء من جانب الاتحاد الأوروبي، تعلق المحادثات الشاملة معه، بما في ذلك محادثات حقوق الإنسان وكل أوجه التعاون الناتجة عن هذه المحادثات، لا سيما في مجالات الإرهاب والمخدرات واللاجئين»[3]. وقد سبق للرئيس روحاني أن هدد الجانب الأوروبي بأنه إن لم يساعد الاتحاد الأوروبي إيران في مواجهة العقوبات الأمريكية، فستعلّق إيران التعاون معه في مجالات تهريب المخدرات وموجات الهجرة إلى نطاق الاتحاد الأوروبي[4].

ثانيًّا: رفع إيران مستوى تخصيب اليورانيوم

أخطر الجانب الإيراني الوكالة الدولية للطاقة الذرية بعزمه على رفع مستوى تخصيب اليورانيوم إلى نسبة 60%، بما يعني ثلاثة أضعاف ما كان عليه، وعلى بعد 30% فقط من الوصول إلى النسبة اللازمة لإنتاج القنبلة النووية. وعلى الرغم من حديث الصحافة الإيرانية عن أن التحرك الحكومي لرفع مستوى تخصيب اليورانيوم يأتي في سياق الردّ على الهجوم الخارجي على منشأة «نطنز» النووية، أكبر منشأة لتخصيب المعدن المشع في إيران، فإن ممثلي الاتحاد الأوروبي ودول الترويكا الأوروبية يعدّون الخطوة الإيرانية مقوِّضًا لمَا تَحقَّق في ملف إعادة إحياء الاتفاق النووي. وصف دبلوماسي أوروبي التصريح الإيراني بأنه «استفزاز كبير» يهدف فقط إلى كسب النفوذ وقلب طاولة المفاوضات لصالح إيران[5].

من جانبها، أبدت دول الترويكا الأوروبية استياءها حيال قرار إيران رفع مستويات التخصيب حتى 60%، وأعلنت في بيان مشترك أن القرار «تطوُّر خطير لكون إنتاج اليورانيوم عالي التخصيب يُعَدّ خطوة أساسية في إنتاج سلاح نووي»، وأن «إيران ليس لديها حاجة مدنية ضرورية إلى التخصيب إلى هذا المستوى»[6]، بمعنى أنه لا يمكن

---

(1) France24, Iran 'Suspends' Cooperation with EU on Multiple Fronts after Officials Blacklisted , April 13, 2021, Accessed on: May 05, 2021, https://bit.ly/3eXH812

(2) صحيفة عاجل، بالأسماء.. عقوبات على 8 مسؤولين إيرانيين بقرار من المجلس الأوروبي، (12 أبريل 2021م)، تاريخ الاطلاع: 05 مايو 2021م، https://bit.ly/3eXCUXe

(3) وكالة إرنا، ايران اقدام اتحاديه اروپا درتحريم ۸ مقام ايرانى را محكوم كرد، (12 أبريل 2021م)، تاريخ الاطلاع: 05 مايو 2021م، https://bit.ly/3gYJjUQ

(4) France24, Iran 'Suspends' Cooperation with EU on Multiple Fronts after Officials Blacklisted, Ibid.

(5) Bozorgmehr, Najmeh, Peel , Michael, and Foy, Henry, Iran to Increase Uranium Enrichment in Blow to Nuclear Talks, Financial Times, April 13, 2021, Accessed on: May 04, 2021, https://on.ft.com/3vFEgg7

(6) Bouzi, Adam, European Allies: Iran's Uranium Move 'a Serious Development', Politico, April 14, 2021, Accessed on: May 03, 2021, https://politi.co/3ukzPXS

استيعاب الخطوة في نطاق الاستخدامات المدنية لتلبية احتياجات البلاد، بل هي في حقيقتها تهدف إلى حيازة القنبلة النووية عكس ما يصرِّح به المسؤلون الإيرانيون من سلمية برنامجهم النووي.

ثالثًا: أثر المجريات الراهنة على مسار المباحثات النووية

في سياق العقوبات الأوروبية، واجه الاتحاد الأوروبي علاوة على الإدانة الإيرانية، تهكُّمًا علنيًّا من وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، الذي استنكر توقيت العقوبات مخافة أن تُفضِي إلى تقويض المباحثات النووية[1]. وتُعَدُّ عقوبات الاتحاد الأوروبي الأولى من نوعها مَنذ عام 2013م، إلا أن توقيتها المصاحب للمباحثات لا يعني ضعف التنسيق داخل البيت الأوروبي بل استمرارية سياسة العصا والجزرة التي طالما مارستها مع إيران خلال الأعوام السابقة، فكما تحفل إيران بكسب امتيازات تفاوضية عبر رفع مستوى تخصيب اليورانيوم، يضيِّق الاتحاد الأوروبي الخناق على مسؤولين إيرانيين لضمان انصياع الجانب الإيراني لمبادئ الحرية والسلام التي تنشدها القارة الأوروبية، وللضغط على إيران بقصد توجيه سياساتها صوب المسارات المرغوبة.

وفي سياق المباحثات النووية الجارية في فيينا بين الأطراف الغربية وإيران، أكَّد الممثل العالي للسياسات الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، أن كلًّا من الولايات المتحدة الأمريكية وإيران أبدت رغبة واضحة في الحفاظ على اتفاق 2015م. يأتي تصريح بوريل على أثر ردود الفعل الإيجابية من مختلف الأطراف الدولية المشاركة في المباحثات

(1) الشرق، لافروف ينتقد الموقف الأوروبي.. وظريف: تفجير «نطنز» عزز موقفنا بفيينا، (13 أبريل 2021م)، تاريخ الاطلاع: 05 مايو 2021م، https://bit.ly/3eX4V11

من أن المفاوضات بدأت تأخذ وتيرة متسارعة على حد وصف مبعوث الصين وانغ وون[1].

لم تتكشَّف بعد مسألة رفع العقوبات الأمريكية من عدمها، إلا أن الحديث الخارج من أروقة المباحثات النووية يتطرق إلى تنسيق كبير وتقدم لافت أُحرزَ في الجولات السابقة بين الدول الأطراف. وألمح رئيس الوفد الإيراني المفاوض في فيينَا عباس عراقتشي إلى أن «العقوبات (...) على قطاع الطاقة الإيراني الذي يشمل النفط والغاز، أو تلك (العقوبات المفروضة) على صناعة السيارات والقطاع المالي والمصارف والموانئ، ينبغي رفعها كلها بناءً على ما اتُّفق عليه حتى الآن». من جهتها أسفت الترويكا الأوروبية لبطء وتيرة المحاثات في آخر أسبوع من شهر أبريل، مشددة على أنه ما زال عمل كثير يجب أداؤه، وأن «النقاط الشائكة الأبرز لم تُحَلّ بعد»[2].

أهمّ ما انطوت عليه المباحثات حتى اللحظة هو تشكيل مجموعات العمل الثلاث الموزعة على ثلاثة مجالات أساسية: رفع العقوبات الأمريكية، وعودة إيران إلى التزاماتها النووية، والترتيبات التنفيذية من الطرفين. وعليه فالمباحثات النووية لم تتأثر بالأحداث المتشابكة خلال شهر أبريل، بل إن القرار الإيراني لرفع مستوى تخصيب اليورانيوم إلى معدل 60% حقّق مبتغى إيران في دفع الأطراف الغربية إلى تسريع وتيرة المباحثات والتوافق على طرق تفصيلية للكيفية والكمية التي ترفع بها العقوبات الأمريكية عبر مجالات العمل المنبثقة من المباحثات.

تسعى الأطراف الأوروبية، بالتنسيق مع حليفها الأطلسي، للحيلولة دون امتلاك إيران القنبلة النووية، غير أنها والولايات المتحدة تعيَان تمامًا أساليب إيران الدبلوماسية وحيلها لكسب الأوراق التفاوضية. إيران وإن أظهرت عزمها على رفع التخصيب إلى مستويات غير معهودة، فإن الدمار الذي لحق بأجهزة الطرد المركزي في المنشأة لا يمكن تَدارُكُه في فترة وجيزة. على أي حال، من المؤكد أن أحد الطرفين لن يسلِّم كليًّا بمطالب الآخر، فإيران إن أوشكت على تحقيق بعض المكاسب بإيجاد متنفس اقتصادي عبر رفع بعض العقوبات الأمريكية المفروضة، فإن الجانب الأمريكي لن يتخلى عن كل امتيازاته ويستبعد الحديث عن برنامج إيران الصاروخي أو دعمها الجماعات التخريبية في الإقليم.

خلاصة

فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات جديدة على إيران مع تمديده العقوبات المتصلة بانتهاكات حقوق الإنسان لعام آخر، وأشعل القرار لهيب الردود الإيرانية التي أدانت القرار وأفصحت عن عزمها على تعليق التعاون مع الجانب الأوروبي في مجالات عدة شملت الإرهاب وتهريب

(1) TRT World, EU: Iran and US Show 'Real Goodwill' to Save Nuclear Deal, April 19, 2021, Accessed on: May 05, 2021, https://bit.ly/33gubuo

(2) فرانس 24، مباحثات النووي الإيراني في فيينا: «تفاؤل حذر» في اختتام الجولة الثالثة بتحقيق اختراق، (01 مايو 2021م)، تاريخ الاطلاع: 05 مايو 2021م، https://bit.ly/3eXGwsa

المخدرات واللاجئين. وبعد حادثة «نطنز» قررت إيران رفع مستوى تخصيبها لليورانيوم ليصل إلى نسبة 60%، مما أثار قلق الجانب الأوروبي وأفضى إلى تسارع وتيرة المباحثات النووية. لكن مفاوضات فيينا على العموم لم تتأثر سلبًا بتجاذبات شهر أبريل، مع الإحاطة بتنبه الأطراف جميعها للأدوات الدبلوماسية المستغَلَّة في المباحثات، واستحالة أن يسلِّم طرف بكل المطالب التي ينشدها الطرف الآخر

RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies

WWW.RASANAH-IIIS.ORG

تقرير الحالة الإيرانية

أبريل 2021

RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies